جامعـة آل البيـت

AL al-BAYT UNIVERSITY

أثر أسعار النفط والغاز على النمو الاقتصادي

في دولة قطر

The Impact of Oil and Gas Prices

on Economic Growth in the State of Qatar

إعداد

جابر عبد الهادي حمد المري

إشراف

الأستاذ الدكتور: إبراهيم محمد أحمد البطاينة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد والتعاون الدولي

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الصيفي ٢٠١٨/٢٠١٩

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

التفويض

أنا الطالب جابر عبد الهادي حمد المري، أفوض جامعه آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي إلى المكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: ٢٠١٩/٨/٢٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

أثر أسعار النفط والغاز على النمو الاقتصادي في دولة قطر

The Impact of Oil and Gas Prices on Economic Growth in the State of Qatar

نوقشت وأجيزت بتاريخ ٢٦ / ٨ / ٢٠١٩

إعداد الطالب
جابر عبد الهادي حمد المري

إشراف
الأستاذ الدكتور: إبراهيم محمد أحمد البطاينة

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
١-الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد البطاينة	(مشرفاً ورئيساً) .....
٢-الدكتور علي مصطفى عبد الله القضاه	(عضواً داخلياً) .....
٣-الدكتور كامل انعام سلطان	(عضواً خارجياً) .....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك ...الله ﷻ

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة ونور العالمين، سيدنا محمد ﷺ

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل أسمه بكل افتخار،،، أبي

إلى معنى الحب والحنان والتفاني، إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب ...أمي الحبيبة

إلى من صبر وتحمل وشجعني إلى شريك حياتي نصفي الثاني جزاك الله كل خير زوجتي الغالية، كنت وما زلت سنداً لي لأتقدم دوماً الى الامام.

إلى من عشت معهم لحظات حياتي الأولى ... أخواني وأخواتي

وإلى أولادي: لطالما انتظروا هذه اللحظة مع تمنياتي لهم بالتوفيق

وإلى صديق دربي الغالي أبو طراد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شــكر وتقـدير

اللهم لك الحمد الذي أنت أهله على نعم ما كنتُ قط لها أهلا متى أزددت تقصيراً تزدني تفضلاً كأني بالتقصير أستوجب الفضلا.

بعد شـكر الله عز وجل، المتفضل بجليل النعم، وعظيم الجزاء، يجدر بي أن أتقدم ببالغ الامتنان، وجزيـل العرفان إلى كل من وجهني، وعلمني، وأخذ بيدي في سبيل إنجـاز هذا العمل. وأخص بذلك الدكتور ابراهيم البطاينة والذي سعى جاهداً لإتمام هذا العمل بالشكل الأمثل.

فهو الذي قوم، وتابع، وصوب، بحسن إرشاد لي في كل مراحل الدراسة، والتي وجدت في توجيهاته حرص المعلم، الذي يؤتي ثماره الطيـبة بإذن الله...

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الدراسة المتواضعة وتقييمها. وقد أفدت من توجيهاتهم –بإذن الله – فجزاهم الله عني خير الجزاء...

كما أحمل الشكر والعرفان إلى كل من أمدني بالعلم، والمعرفة، وأسدى لي النصح، والتوجيه، وإلى ذلك الصرح العلمي الشامخ متمثلاً في جامعة آل البيت، ممثلة برئيسها وكلية الاقتصاد والعلوم والإدارية ممثلة بعميدها وكافة أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية، والقائمين على هذا الصرح الأكاديمي العريق...وجميع أساتذتي الكرام الذين لم يبخلوا على بالعلم والمعرفة.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الإهداء ..... **د**
شـــكر وتقـــدير ..... **ه**
فهرس المحتويات ..... **و**
فهرس الجداول ..... **ح**
فهرس الأشكال ..... **ط**
الملاحق ..... **ي**
الملخص باللغة العربية ..... **ك**
الفصل الأول : المقدمة وأهمية الدراسة **١**
١-١ المقدمة ١
١-٢ مشكلة الدراسة ١
١-٣ أهمية الدراسة ٢
١-٤ أهداف الدراسة ٢
١-٥ التعريفات الإجرائية ٣
الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة ٤
٢-١ الإطار النظري: ٤
٢-١-١ المبحث الأول: أسعار النفط والغاز ٤
٢-١-٢ المبحث الثاني: النفط والغاز ١٠
٢-١-٣ المبحث الثالث: النمو الاقتصادي المفاهيم والنظريات ١٣
٢-٢ الدراسات السابقة ١٧
الفصل الثالث : الإقتصاد القطري ٢٥
٣-١ لمحة عن الاقتصاد القطري ٢٥
٣-٢ صادرات النفط والغاز لدولة قطر للأعوام ١٩٩٠-٢٠١٧ ..... ٢٦
٣-٣ الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر للأعوام ١٩٩٠-٢٠١٧ ..... ٢٩
٣-٤ الأسعار العالمية للنفط والغاز ٣١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع : الطريقة والإجراءات ٣٤
٤-١ منهج الدراسة ٣٤
٤-٢ مجتمع الدراسة ٣٤
٤-٣ متغيرات الدراسة وطرق قياسها ٣٤
٤-٤ فرضيات الدراسة ٣٤
٤-٥ مصادر جمع البيانات ٣٥
٤-٦ المعالجة الإحصائية المستخدمة ٣٥
٤-٧ النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية ٣٦
الفصل الخامس : مناقشة النتائج ٣٧
٥-١ مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية: ٣٧
٥-١-١ مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى ٣٧
٥-١-٢ مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية ٣٩
٥-٢ ملخص النتائج ٣٩
٥-٣ التوصيات ٣٩
قائمة المراجع ٤٠
قائمة الملاحق ٤٨
Abstract ٥١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحه
١	الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية في الفترة الممتدة من عام (٢٠١٣-٢٠١٧).	11
٢	نتائج تحليل الانحدار المتعدد (multiple Regression) للكشف عن أثر أسعار النفط والغاز على النمو الاقتصادي لدولة قطر	3٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحه
١	آفاق أسعار النفط منذ عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٥	11
٢	صادرات النفط مقارنة بالناتج المحلي ١٩٩٠-٢٠١٧	3٣
٣	إنتاج دولة قطر من النفط الخام خلال فترة الدراسة	٣٤
٤	إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في قطر خلال فترة الدراسة	٣٥
٥	الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر للأعوام ١٩٩٠-٢٠١٧	٣٦
٦	الناتج المحلي الإجمالي في قطر خلال فترة الدراسة بالدولار	٣٧
٧	الأسعار العالمية للنفط والغاز	٣٨
٨	حصة كبار مصدري الغاز الطبيعي المسال	٣٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

الرقم	اسم الملحق	رقم الصفحة
١	بيانات الدراسة	٦٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر أسعار النفط والغاز على النمو الاقتصادي في دولة قطر

إعداد الطالب: جابر عبد الهادي حمد المري

المشرف الأستاذ الدكتور: إبراهيم محمد أحمد البطاينة

الملخص باللغة العربية

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على أثر أسعار النفط والغاز على النمو الاقتصادي في دولة قطر، تم الاعتماد على البيانات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر للأعوام ١٩٩٠-٢٠١٧، وأسعار النفط والغاز عالمياً، واستخدمت الدراسة الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثر لأسعار النفط والغاز على النمو الاقتصادي لدولة قطر.

الكلمات المفتاحية: قطر، النفط، الغاز، النمو الاقتصادي.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول

المقدمة وأهمية الدراسة

١-١ المقدمة:

يُعتبر النفط والغاز من أهم الموارد الطبيعية الهامة التي تساهم بشكل رئيسي في العمليات الإنتاجية وخصوصاً الصناعة والتجارة واللذان هما عماد التنمية الاقتصادية في العديد من اقتصاديات دول العالم، نظراً لأنهما الأساس الذي لا يُمكن الاستغناء عنه كقوة دافعة للتقدم الصناعي والتطور التكنولوجي.

ويُعتبر كلاً من النفط والغاز من أهم الموارد الاستراتيجية التي يقوم عليها اقتصاد دولة قطر، وتسعى دولة قطر إلى زيادة انتاجها من الغاز الطبيعي المسال نظراً لكونها أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، تصل حصتها السوقية من هذه المادة إلى ما يقارب ربع إمدادات الغاز الطبيعي المسال في العالم، ونظراً إلى أن دولة قطر تمتلك ميزة تنافسية تعتمد على دعائم ثابتة تتمثل في الأطر المؤسساتية ذات الكفاءة العالية، والبيئة الاقتصادية المستقرة، وامتلاكها لسوق سلع فعال؛ لذلك فإن أكثر ما يميز الاقتصاد القطري هو محافظته على حالة من النمو المضطرد، والذي أضحى من أسرع اقتصاديات العالم نمواً، وذلك بفضل السياسات الاقتصادية التي تنتهجها دولة قطر. ونظراً لارتباط التنمية الاقتصادية ارتباطاً مباشراً باستثمار النفط والغاز، ونظراً لتعرض هاتين المادتين لتذبذبات سعرية مختلفة في الأسواق العالمية، مما ينعكس على مستويات إيرادات هذه الموارد والتي من شأنها أن تؤثر في مستوى النمو الاقتصادي في الدول المصدرة لهذه المواد، وقد جاءت هذه الدراسة لاختبار أثر أسعار النفط والغاز على النمو الاقتصادي في دولة قطر.

١-٢ مشكلة الدراسة:

تعتبر دولة قطر من الدول المصدرة للنفط والغاز، وهي الأولى عالمياً في إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال، ويستند أغلب الناتج المحلي والإجمالي لدولة قطر على النفط والغاز، مما يعني أن النمو الاقتصادي لهذه الدولة يتأثر بتغيرات الأسعار التي تطرأ على هذين المكونين الأساسيين، وتكمن مشكلة الدراسة في أن بعض الدول التي حباها ثروة النفط لا ينعكس ذلك على نموها الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من هنا تتكون المشكلة البحثية في سؤال محوري رئيس يقول:

ما أثر أسعار النفط والغاز على النمو الاقتصادي في دولة قطر في فترة الدراسة؟

ينبثق من السؤال المحوري الرئيس لمشكلة الدراسة الأسئلة الفرعية التالية:

ما أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في دولة قطر في فترة الدراسة؟

ما أثر أسعار الغاز على النمو الاقتصادي في دولة قطر في فترة الدراسة؟

١-٣ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من أهمية إبراز الدور الذي يلعبه كل من النفط والغاز في التأثير على النمو الاقتصادي في دولة قطر، كما تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها ضرورة ملحة لاستشراف المستقبل واحتمالاته في ظل الظروف الحالية والتحديات التي تعيشها الدولة القطرية في الزمن الحاضر.

كما تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها ستحاول تسليط الضوء على أحد أهم القضايا الرئيسة التي تهتم بها الدول المصدرة للنفط والغاز، والدول المستهلكة لهذين المكونين أيضاً، حيث تعتبر دراسة تقلبات أسعار النفط والغاز ودراسة العوامل المؤثرة فيه، ومدى تأثيرهم على النمو الاقتصادي من أهم الإسهامات الحديثة في المجال الاقتصادي، نظراً لكون النفط والغاز من أهم مصادر تمويل الاقتصاد الوطني لدولة قطر.

١-٤ أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالنقاط التالية:

التعرف على ثروة النفط والغاز في دولة قطر.

محاولة فهم كيفية تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في قطر.

محاولة فهم كيفية تأثير تقلبات أسعار الغاز على النمو الاقتصادي في قطر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٥ التعريفات الإجرائية:

دولة قطر: هي شبه جزيرة يحيط بها الخليج العربي، وتقع شرق شبه الجزيرة العربية، تحدها جنوبا السعودية، ولها حدود بحرية مع كل من الإمارات والبحرين، ومساحتها حوالي: ١١,٤٣٧ كيلومتر مربع، وعدد سكانها حوالي: ٢,١٢٣,١٦٠ نسمة حسب تقديرات يوليو/حزيران ٢٠١٤، وعاصمتها الدوحة، ومن أهم الموارد الطبيعية فيها : الغاز الطبيعي، النفط(http://www.moi.gov.qa)

الأسعار: الأسعار هي سمة من سمات أسواق النفط الدولية، ويبرز انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من عام ٢٠١٤ أحدث مثال على ذلك، وتشكل مصدراً لاضطراب الاقتصاد الكلي يضر بالنشاط الاقتصادي على المدى القصير والمتوسط، لا سيما بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، وللغاز(الباجوري، ٢٠١٦).

الغاز الطبيعي المسال: هو غاز طبيعي تم تبريده إلى ١٦١ درجة مئوية تحت الصفر، ويتكون الغاز الطبيعي بشكل أساسي من الميثان، ونسب قليلة من هيدروكربونات أخرى مثل الإيثان والبروبان والبيوتان، كما يحتوي أيضاً على الماء وثاني أكسيد الكربون والنيتروجين والأكسجين وبعض مركبات الكبريت، ويتم إزالة معظم هذه المركبات الإضافية خلال عملية الإسالة، حيث يتكون الغاز المتبقي بشكل رئيسي من الميثان وكميات قليلة فقط من هيدروكربونات أخرى. وفي حالة الغاز الطبيعي السائلة، يتم تقليص حجم الغاز الطبيعي المسال إلى ما يقارب ١١٠٠٦ من حجمه مقارنة بحالته الغازية، وهذا يسهل عملية تخزينه ونقله بأمان وبشكل موثوق لجميع أركان الكرة الأرضية(حسن والدبك، ٢٠١٢).

النفط: هو سائل يتكون بالأساس من خلائط معقدة، وغير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية، ذات تركيبات جزئية متنوعة وخواص طبيعية وكيمياوية مختلفة(مخلفي، ٢٠١٤).

النمو الاقتصادي: هو أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، كما يُعرَّف بأنه مجموع القيم المضافة إلى كافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة لاقتصاد معين، مثل الزراعة والتعدين والصناعة(عبد الوهاب، ٢٠٠٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

مقدمة:

تمت معالجة موضوع هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث، يتحدث الأول عن أسعار النفط، والغاز، ويتحدث المبحث الثاني عن النفط والغاز، فيما يتحدث المبحث الثالث عن النمو الاقتصادي مفاهيمه ونظرياته، كما تم التطرق إلى الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية.

٢-١ الإطار النظري:

٢-١-١ المبحث الأول: أسعار النفط والغاز

تعد أسعار النفط والغاز المصدر الرئيس للأسباب المؤدية إلى الاختلالات في اقتصاديات الدول المنتجة للنفط، كما تنظر بعض الحكومات الإقليمية إلى أن المدة (١٩٧٣-١٩٨٦) على أنها مدة رخاء للدول المنتجة للنفط وخاصة الدول العربية منها نتيجة لازدياد العوائد النفطية (الهيتي، ومحمد، ٢٠١١)، ومن خلال هذا المبحث تم التطرق إلى النقاط التالية: أسعار النفط، تحديد سعر النفط، تقلب أسعار النفط.

أولاً: أسعار النفط والغاز:

شهد العام ١٩٧٣-١٩٧٩ أولى أسعار النفط، حيث بدأ ارتفاع السعر الرسمي للنفط الخام العربي وذلك عندما توقف ضخ صادرات إيران من النفط، والذي تلاه اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في عام ١٩٨٠، فارتفع سعر برميل النفط، وهذا ما عرف بالصدمة النفطية الثانية، وفي أوائل تسعينات القرن الماضي وبعد غزو العراق للكويت ارتفع سعر النفط ليصل أعلى مستوياته في عام ١٩٩٠، وهي التي عرفت بالصدمة الثالثة، للنفط، إلا أن تذبذب الأسعار أسعار النفط حتى انهارت أسعاره في عام ١٩٩٨، حيث سجل أدنى مستوى له حيث بلغ سعر النفط عندها(٩,٦٩) دولار، وذلك نتيجة الصراع في حصص السوق للبلدان المنتجة إضافة إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط. ولكن بعدها عاد سعر النفط للارتفاع واستمر بالارتفاع حتى تجاوز سعر برميل النفط (١٤٧ دولار للبرميل) في عام ٢٠٠٨ (فريح والعنزي، ٢٠١٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد استفادت جميع دول مجلس التعاون الخليجي (البحرين، والكويت، وعُمان، والسعودية، وقطر، والإمارات العربية المتحدة) مالياً من ارتفاع أسعار النفط (٢٠٠٠-٢٠٠٧)، كما إنها تأثرت بانخفاض أسعار النفط في عام ٢٠٠٨، إلا أن آثار هذه ال كانت متفاوتة على ميزانية هذه الدول، ونموها الاقتصادي (Vohra, 2017)، فيما تسببت الوفرة في سوق النفط العالمي، وتباطؤ النمو الاقتصادي في الصين، والاتحاد الأوربي؛ إلى انخفاض سعر النفط الخام نسبة بلغت (٥٤%) من قيمته بين ايلول ٢٠١٤، وايلول ٢٠١٥، وكان تزايد إنتاج الزيت الصخري في الولايات المتحدة الأميريكية، وزيادة إنتاج بعض أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بما يتجاوز حصص إنتاجها، أحد أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام في تلك الفترة، ولا شك بأن هناك أسباب أخرى لهذا الانخفاض، مثل تأثير أزمات سورية، وليبيا، واليمن في أسعار النفط؛ وارتفاع انتاج النفط الصخري الأمريكي، وبالتالي أهملته السوق العالمية، وقد فاقم الأمر في ذلك الوقت قرار الأوبك في عدم خفض الإنتاج مليوني برميل يومياً على الأقل لامتصاص فائض السوق. ومع ذلك فإن فائض الإنتاج، وتباطؤ النمو الاقتصادي قليلاً في الصين والاتحاد الأوروبي لم يكونا المسببين الوحيدين اللذان سببا ذلك الانخفاض الكبير في أسعار النفط. فالاقتصاد العالمي قبل ذلك كان قد أصيب بأزمات مصرفية واقتصادية، أقسى وأسوأ في آن واحد في عامي ٢٠٠٨-٢٠١١، إلا أن أسعار النفط لم تنخفض بهذه الحدة، ولفترة زمنية طويلة (سلامة، ٢٠١٥)، ورغم أن السلع التي تخضع للقوانين الاقتصادية التي يحكمها العرض والطلب ويتأثر مؤشر أسعارها وفقاً لاحتياجات السوق، إلا أنه رغم أن النفط سلعة اقتصادية إلا أن أسعارها لا تخضع بالسوق الاستهلاكية لقواعد العرض والطلب في نطاق التبادل الدولي بقدر خضوعها للظروف السياسية التي ارتبطت بها نشأة النفط منذ عام ١٨٩٦، وهذا ما أكده ونستون تشرشل في تصريح له أمام مجلس العموم البريطاني في ١٩١٤/٦/٧ بخضوع البترول للاعتبارات السياسية بقوله: لما كانت أسعار النفط لا تخضع بأية حال لاعتبارات العرض والطلب فانه من واجب الحكومة البريطانية أن تمتلك موارد بترولية ضخمة تكسبها القدرة على التأثير في الأسعار وتضاعف من قدرتها على المساومة (Al-Sheikh, and Erbas, 2012)،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد كان التعامل في السوق النفطية يتم وفقا لقواعد العرض والطلب بواسطة بيع وشراء شهادات أرصدة الخام في بورصة النفط التي كانت تسيطر عليها شركة ستاندرد أويل الأمريكية نتيجة تدهور نسبة التجارة النفطية في تلك الفترة (Kilian, 2010)، وبسبب تدهور الإنتاج النفطي في عام ١٩٨٠ انخفضت نسبة الاحتياطي من خام بنسلفانيا إلى حوالي خمسة مليون برميل، وفي تلك الفترة ارتفع الطلب على المنتجات النفطية وأوقفت شركة ستاندر أويل إصدار شهادات التعامل في بورصة النفط (Auclair, et al, 2015).

أما في الفترة ما بين عام ١٨٩٣-١٨٩٤ فقد حدث انكماش اقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية ترتب عليه انخفاض نسبي في أسعار الخام. وأعلنت شركة ستاندر بأن نظام شراء النفط تحدده ظروف السوق العالمية وتم فصل سعر النفط عن أسعار بورصة التعامل في شهادات النفط، وخضع البترول منذ تلك الفترة للاعتبارات السياسية السائدة (Dabrowski, 2015).

ثانياً: أسعار النفط:

خضع سعر النفط في السابق لاعتبارات خاصة تميزه عن غيره من السلع الاقتصادية ذلك على النحو التالي (Arezki, and Blanchard,.2014):

إغلاق بورصة النفط في عام ١٨٩٦ بتيتوسفيل يحدد من طرف شركة ستاندر وتبع ذلك إغلاق كافة البورصات بالمدن الأخرى وأصبح السعر المعلن من طرف كبار المشترين هو أساس تحديد سعر النفط، ومنذ ذلك التاريخ لم يعد النفط يخضع للقواعد العامة لقانون العرض الطلب في نطاق التبادل الدولي.

سيطرت على الإنتاج النفطي الشركات الاحتكارية التي كانت تقوم ببيع الإنتاج بأسعار محدده من قبل أعضاء مجلس الإدارة أو باتفاقيات خاصة مع المشترين.

قامت الشركات الأمريكية بالحصول على الامتيازات النفطية بمنطقة الشرق الأوسط ذات التكلفة المنخفضة حتى تسيطر على مناطق الإنتاج الجديدة وتفرض سيطرتها في التأثير على أسعار البترول العالمية لجأت في فرض سيطرتها إلى تخزين كميات ضخمة من النفط كما قيدت حجم الإنتاج للضغط على السوق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يشكل النفط الخلفية الاستراتيجية لتقسيم المنطقة العربية لكي تضمن البلدان المستهلكة مصدراً دائماً للطاقة ولهذا عملت سياسة الشركات الاحتكارية على استغلال كافة مراحل الصناعة النفطية من أجل الحصول على القيمة المضافة عن العمليات المتكاملة لصناعة النفط.

استغلت الشركات الاحتكارية عدة وسائل للسيطرة على تحديد أسعار النفط وأهم هذه الوسائل:-

المفاوضات المباشرة أو غير المباشرة مثل تعيين كبار المديرين في أكثر من شركة أو شراء عقود النفط لكي تتحكم في عملية التسويق.

التدخل في الشئون الداخلية للبدان النفطية وفرض الحماية عليها لتأمين شيوخ المنطقة ضد الغزو الخارجي على منابع النفط.

استناد الشركات الاحتكارية إلى تدعيم الحكومة لفرض سيطرتها على الصناعة البترولية.

يتحدد سعر البترول حاليا على أساس المفاوضات الجماعية لبلدان منظمة الأقطار المصدرة للنفط (opec)

تلك الاعتبارات السابقة خلقت للنفط مركزا متميزا عن سائر السلع الاقتصادية تميزت بذاتية خاصة مستقلة على قواعد خاصة، ساعدت على ازدهار اقتصادي وتقدم صناعي شهدته بلدان أوروبا الغربية نتيجة قيام الثورة الصناعية، وبالتالي اضطرار تلك البلدان إلى قبول الأسعار المفروضة من قبل الشركات الأمريكية نتيجة حاجاتها للنفط.

ونتيجة للطابع السياسي الذي تتميز به السلعة النفطية وعدم خضوعها لقوانين العرض والطلب سيطرت البلدان المنتجة على تحديد الأسعار النفطية، وبناء على ذلك فإن النفط كسلعة سياسية تخضع مؤشرات أسعاره للظروف السياسية والاقتصادية الدولية لأن البترول لا يتأثر بالتغييرات الأسعار وقوانين العرض والطلب مما ترتب عليه تأثير أسعار البترول على الميزان التجاري للهيكل الاقتصادي العالمي للعلاقات التجارية السائدة وفي نظام تسوية المدفوعات النفطية نتيجة سيطرة الظروف السياسية على السلع النفطية (أبو العلا، ٢٠٠٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الممكن توقع إنتاج النفط العالمي بدرجة من اليقين بالنظر إلى القدرة الإنتاجية لكبار المنتجين واتجاهات إنتاجهم على مدى سنوات عدة، إلا أنه يكاد يكون من المستحيل التنبؤ بسعر دقيق للنفط، والطريقة القياسية لإجراء توقعات لأي شيء تقريباً، هي النظر إلى الاتجاهات الحديثة وافتراض أن هذا الاتجاه سيستمر على الأقل سنوات عدة، وفي الحقيقة فإن سعر النفط الثابت تقريباً من الممكن أن يؤدي إلى عدم استقرار سياسي في الدول المنتجة للنفط، خصوصاً في منطقة الخليج العربي لأنها تحتاج على نحو متزايد إلى إيرادات نفطية أعلى لتمويل البرامج الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لرفاه شعوبها(مثل دعم الغذاء والوقود وتحلية المياه والتوظيف) كما يفاقم انخفاض أسعار النفط أيضا محنة الدول المصدرة للنفط، كالمكسيك وفنزويلا، مع تراجع الإنتاج فيها.

ثالثاً: تقلب أسعار النفط:

أصبح تقلب أسعار النفط ظاهرة دورية تتكرر كل ٣٢ شهراً، فمنذ منتصف العقد الأول من هذا القرن، اتسمت التغيرات في أسعار النفط بتردد واحد مهيمن يبلغ الذروة عند ٢,٨ سنة، وفي تأكيد لاحتمال ظهور نمط إيقاعي طويل الأمد، ارتفع تباين أسعار النفط مرة أخرى في نيسان/ أبريل ٢٠١١، وتحديداً بعد مرور ٣٢ شهراً على نهاية ذروة جولة التقلبات الرئيسة الأخيرة في تموز/ يوليو ٢٠٠٨، وقد مرَّ ثلاثون شهراً منذ اضطراب منتصف عام ٢٠١١ الذي طواه النسيان. فإذا كان تقلب الأسعار يحدث في حلقة متكررة طولها سنتان إلى ثلاث سنوات، فكان من المتوقع أن يشهد عام ٢٠١٤ موجة أخرى من عدم الاستقرار في أسعار النفط، وهذا بالضبط ما حدث في أيلول / سبتمبر ٢٠١٤.(سلامه، ٢٠١٥)؛ فقد انخفضت أسعار النفط منذ إيلول /سبتمبر ٢٠١٤ بحوالي ٥٥%، وفي أواخر نوفمبر من ذات العام قررت منظمة أوبك عدم خفض إنتاجها، ومنذ ذلك الحين تتوقع الأسواق أن يبلغ سعر النفط حوالي(٥٧) دولاراً للبرميل في عام ٢٠١٥، بانخفاض قدره ٤٣% عن التوقعات التي ذكرها تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي في عدد تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ليرتفع بعد ذلك تدريجياً إلى ٧٢ دولار للبرميل بحلول عام ٢٠١٩، بانخفاض وقدره ٢٣% تقريباً الواردة في ذات العدد، وهذا ما يوضحه الشكل (١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

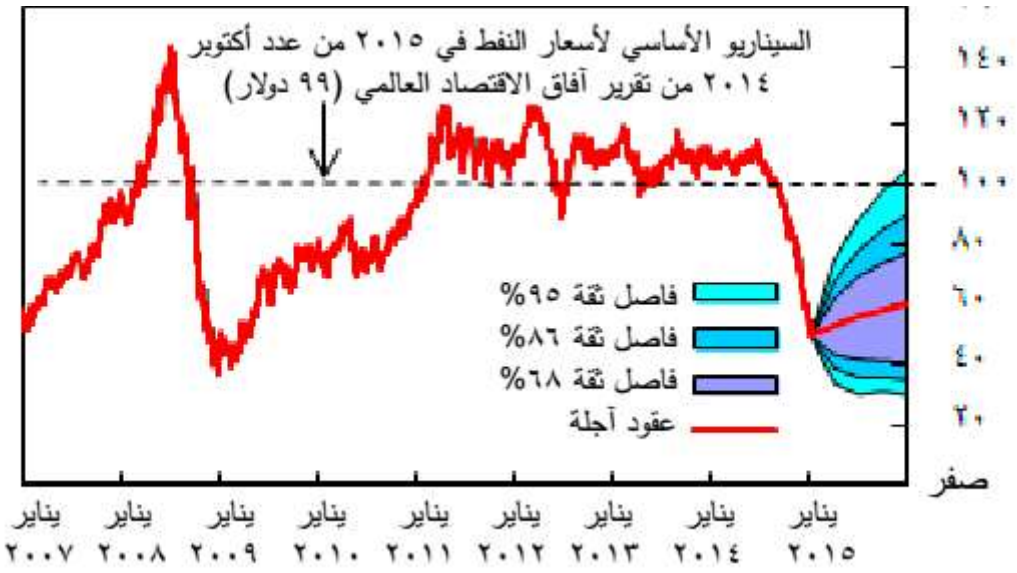

الشكل رقم (١) يمثل آفاق أسعار النفط منذ عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٥

الأسعار: مشتقة من أسعار العقود الآجلة وعقود الخيارات لخام برنت في ٧ يناير ٢٠١٥

المصدر: مؤسسة Bloomberg وحسابات فريق عمل السلع الدولية في صندوق النقد الدولي

كما انخفضت في ذات الوقت أسعار بعض السلع الأولية، ولكن ليس بذات الدرجة، وقد بقيت تنبؤات السيناريو الأساسي لمتوسط أسعار الغاز دون تغيير يُذكر، إلا أن بعض البلدان المصدرة للغاز وعلى رأسها قطر تشهد انخفاضاً في أسعار الغاز نظراً لأن تعاقداتها مربوطة بأسعار النفط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-١-٢ المبحث الثاني: النفط والغاز

يعتبر النفط والغاز الطبيعي المحركين الرئيسيين للإقتصاد الصناعي العالمي، ويمثّلان حوالي ٦٠% من مزيج الطاقة العالمي، فيما يشكّل الفحم والطاقة النووية والطاقة المتجددة ومجموعة من مصادر ثانوية أخرى ٤٠% من الطاقة المستهلكة عالمياً. وإضافةً إلى كونهما أهم مصدرين للطاقة، يستخدم النفط والغاز كمواد أولية لعدد لا يحصى من المنتجات التي نستهلكها في حياتنا اليومية، من أدوية ومذيبات وأسمدة ومستحضرات تجميل وإلكترونيات ومواد بناء ومنتجات أخرى كثيرة، يُعد النفط من أكثر الموارد والثروات الطبيعية في العالم من حيث الأهمية، لذا تم تسميته بالذهب الأسود، والنفط ليس من أهم الثروات الطبيعية فحسب، وإنما يُعتبر أضخم صناعة في العالم، ويشكل النفط ومشتقاته ١٤,٢% من تجارة السلع في العالم، ورغم وجود دليل دامغ على أن زيادة استهلاك النفط سوف تزعزع استقرار المناخ على هذه الأرض الذي نعيش عليها، إلا أن انتاج النفط سوف يتزايد، وسوف يزداد انتشاره وصولاً إلى البلدان أشد فقراً في هذه المعمورة (روس، ٢٠١٤).

خلال الحرب الباردة وفي ضوء ان منطقة الخليج العربي هي المنطقة الاغنى والمستودع الاكبر للنفط في العالم وقد قدر احتياطي البترول والغاز الطبيعي في الصفيحة العربية عام ١٩٩١م بأكثر من ٦٦٣ مليار برميل من الزيت، وحوالي ١٣٢٥ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، وقد اشتهرت منطقة حوض الترسيب العربي الكبير منذ زمن بعيد بانتشار دلائل وجود البترول على سطح الأرض، وذلك بسبب مجموعة من العوامل جعلت من حوض الترسيب العربي الكبير أغنى منطقة بترول حالياً، حيث تختزن أكثر من نصف احتياطيات العالم من الزيت والغاز الطبيعي، كما أن خمس دول من الدول الست الأولى عالميا في غناها باحتياطيات البترول المؤكدة هي من دول الحوض وهي المملكة العربية السعودية، والعراق والإمارات العربية المتحدة، والكويت وإيران، والدولة السادسة هي روسيا الاتحادية.

تأثر استهلاك المشتقات البترولية في الدول العربية بالظروف الاقتصادية، وبرامج التنمية التي شهدتها، وقد شهدت الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥م أكبر معدلات النمو في استهلاك المشتقات البترولية، في حين شهدت بعض التراجع في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠م نتيجة للانكماش الاقتصادي الذي شهدته المنطقة العربية، إلا أن تلك المعدلات عادت إلى الزيادة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦م (أبو العلا، ٢٠٠٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدول العربية تستهلك المشتقات البترولية بنسب مختلفة، يأتي في مقدمتها زيت الغاز الذي يشكل استهلاكه ٣٥,٨% من إجمالي استهلاك المشتقات البترولية عام ١٩٩٦م، يليه زيت الوقود بنسبة ٢٦,٧%، ثم الجازولين بنسبة ١٩%، فالكيروسين ووقود النفاثات بنسبة ٨,٥%، ثم غاز البترول المسال بنسبة ٥,٧%. ويمثل استهلاك الدول العربية من مختلف المشتقات البترولية أكثر من ٨٠% من إجمالي الاستهلاك في الدول العربية، وقد تصل هذه النسبة في بعض الأحيان إلى ٩٢% كما هي الحال في المنتجات الأخرى حتى يقوم جسم الإنسان بالوظائف الحيوية المختلفة يحتاج الى طاقة، يحصل عليها من عملية إحتراق البروتينات والعناصر الغذائية الأخرى بوجود أكسجين الشهيق، وتتم عمليات الإحتراق في الأنسجة والعضلات ومختلف أجهزة الجسم، وكذلك حتى نقود السيارات والعربات ونسير بها بسرعات عالية نحتاج الى طاقة يجب أن نوفرها خلال القيادة من خلال حرق زيت الديزل أو البنزين (السولار) ضمن المحرك حيث تتحول طاقة الإحتراق الحرارية الى طاقة ميكانيكية حركية لأجزاء العربة ومنها إلى العجلات

وتستخدم مشتقات النفط في العديد من مناحي الحياة، حتى إنه يشكل حوالي ٥٠% من استهلاك الطاقة في العالم، ويُوضح الجدول رقم(١)، الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية في الفترة الممتدة من عام (٢٠١٣-٢٠١٧).

الجدول رقم (١) الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية في الفترة الممتدة من عام (٢٠١٣-٢٠١٧).

	2013	2014	2015	2016	[1]2017
الدول الصناعية					
مليون ب/ي	46.1	45.7	46.4	46.9	47.4
الزيادة السنوية (%)	0.2	0.9-	1.5	1.1	1.1
دول العالم الأخرى [2]					
مليون ب/ي	44.3	45.7	47.3	48.5	49.6
الزيادة السنوية **(%)**	3.0	3.2	3.5	2.5	2.3
اجمالي العالم					
مليون ب/ي	**90.4**	**91.4**	**93.7**	**95.4**	**97.0**
الزيادة السنوية (%)	**1.6**	**1.1**	**2.5**	**1.8**	**1.7**

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول (أوابك)، (2017)."تقرير الأمين العام السنوي".
(1) بيانات تقديرية.
(2) تضم كل من الدول النامية والاقتصادات الناشئة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الجدير بالذكر أن الدول العربية تعتمد على الغاز الطبيعي كمصدر رئيس للطاقة، خاصة في قطاع توليد الكهرباء، فالغاز يلبي ٥١% من إجمالي استهلاكها في عام ٢٠١٧، ويليه في المركز الثاني النفط الذي بلغت حصته ٤٧,٦ % من إجمالي الاستهلاك، ويتركز استعمال النفط في قطاع النقل بشكل أساسي بينما تقوم مصادر الطاقة الأخرى مثل الفحم، والطاقة الكهرومائية، والطاقات المتجددة الأخرى بلعب دور ثانوي، بحيث لا تتجاوز جميعها ١,٥% في عام ٢٠١٧، ويتم استهلاك الغاز بشكل أساسي في خمسة دول عربية هي: المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وجمهورية مصر العربية، ودولة قطر، والجزائر، حيث استحوذت هذه الدول على ٧٥,٧% من إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في الدول العربية في عام ٢٠١٧، في حين استهلكت جميع الدول العربية المتبقية ١١,٩% من إجمالي استهلاك العالم من الغاز الطبيعي في عام ٢٠١٧، فيما بلغت حصة الدول الصناعية ٤٥,٧% مقابل ٣٨,٦% للدول النامية، و١٥,٧% لدول الاتحاد السوفييتي السابق(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٧).

ويعتبر النفط من أكثر السلع تداولاً في العالم، ويتأثر سعره بعوامل مختلفة، تتمثل في العرض والطلب والموقع الجغرافي لمنافذ التصدير وسعر صرف الدولار وأسواق المنتجات النفطية وفائض طاقة "أوبك" الإنتاجية ومخزون النفط الخام لدى الدول المستهلكة وعوامل إقتصادية وجيوسياسية أخرى.

ونظرًا إلى وجود أنواع وأصناف مختلفة من النفط الخام، تمّ إعتماد أنواع محدّدة كمعيار للجودة والتسعير. فعلى مستوى العالم، يُعتمد خام "برنت" في المملكة المتحدة كمرجع عالمي مستخدم لتسعير ثلثي إنتاج النفط العالمي. وفي منطقة دول مجلس التعاون، يستخدم خام دبي كمعيار للتسعير، أما في الولايات المتحدة فيستخدم خام غرب تكساس المتوسط (WTI). وقد وضعت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) نظامًا مرجعيًا خاصًا بها عُرف بـ "سلّة أوبك"، هو عبارة عن متوسط سبعة خامات مختلفة، كما وتعتبر أسواق الغاز إقليمية وغير منفتحة إقتصاديًا. ويُسعّر الغاز الطبيعي على أساس محتوى الطاقة فيه وقربه من أسواق الإستهلاك. ولكن آليات التسعير تختلف إختلافًا كبيرًا بين الدول(جبر، ٢٠١٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-١-٢ المبحث الثالث: النمو الاقتصادي المفاهيم والنظريات

٢-٣-١: المفاهيم:

يعتبر النُّمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛ وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع؛ إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرًا من مؤشرات رخائها(جرار، ٢٠١٨).

هناك العديد من التعاريف التي تطرقت إلى مفهوم النمو الاقتصادي، فمنهم من عرَّف النمو الاقتصادي على أنه:" حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، أو إجمالي الدخل الوطني بما يُحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (عجمية وناصيف، ٢٠٠٠، ٥١)، وعرَّفها آخر بأنها: الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (أبدجمان، ١٩٩٩).

أما الاقتصاديون فإنهم يذهبون في تعريفهم للتنمية الاقتصادية إلى إحدى تيارين، يمثل الأول الفكر الاقتصادي الغربي، ويستمد مفهومه للتنمية من تجربة النمو الاقتصادي الغربي، ولا يميز على الأغلب بين النمو والتنمية، ويُعرِّف هذا التيار التنمية على أنها:" العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط دخل الفرد الحقيقي بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن، ويُمثل التيار الثاني اقتصاديو العالم الثالث، ويؤكد هذا التيار على أن التنمية هي: العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية- اقتصادية اجتماعية، يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها: ظاهرة عدم المساواة، وتزول بالتدريج مشكلة البطالة والفقر والجهل والمرض(الجيوسي، ٢٠٠٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٣-٢: النظريات:

وفيما يلي أهم النظريات الاقتصادية التي تناولت التنمية الاقتصادية:

أولاً: نظرية آدم سميث: يرى سميث أن الحرية والتنافس تمثل الأجواء الملائمة لأقصى نمو اقتصادي، وقد حدد هذا العالم أهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي وهي: التخصص، والتراكم الرأسمالي، وزيادة الإنتاجية من خلال الإبداع التكنولوجي، ويعد سميث ممثلاً للمدرسة الكلاسيكية، وقد أكدَّ في كتابه:" ثروة الأمم"، على النمو الذي يتمثل في تقسيم العمل، وتراكم رأس المال اللذان يُشجعان ويُحفزان على زيادة الثروة، على اعتبار أن تقسيم العمل سوف يؤدي إلى زيادة الإنتاجية،وبالتالي إلى زيادة الإنتاج التي تؤدي إلى زيادة الثروة، إضافة إلى أن زيادة الإنتاج تساهم في توسيع السوق، كما تسمح بمزيد من التخصص، الذي يقود إلى مزيد من الإنتاج والتراكم مما يرفع من مخصصات الأجور (Todaro, Smith,2008).

ثانياً: نظرية كارل ماركس: يرى ماركس أن النمو الاقتصادي في ظل الرأسمالية سوف يبقى محدوداً نظراً لتقلص معدل العائد على فائض العمل، وليس بسبب قانون الغلة المتناقصة، وبالرغم من ذلك فقد أدرك ماركس أهمية رأس المال كوسيلة حيوية للنمو الاقتصادي، إلا أنه يرى أن التراكم الرأسمالي سوف يقود إلى الكساد الاقتصادي، والبطالة، والأجور المنخفضة إلى حد الكفاف وبالتالي تدمير الرأسمالية، وكان ماركس قد حدد قيمة العمل بأنها: كمية العمل اللازم للإنتاج في الظروف العادية والمتوسطة لمهارة العمل وفقاً لما هو سائد في المجتمع، وقد وضع ماركس هذا المفهوم كي يفسر فائض القيمة التي يستولي عليه الرأسماليون، فقد توصل إلى أن الرأسمالي يشتري قوة العمل والتي هي عن المجموع الكلي لقدرات الإنسان العضلية، والذهنية، والعصبية التي يستخدمها العامل أثناء العملية الإنتاجية، والخلاصة فإن ماركس يرى أن القوة الإنتاجية التي يبذلها العامل لا تتحول إلى سلعة إلا بتحقيق شرطين، الأول أن يكون العامل مالكاً لقوة عمله، والثانية أن يكون محروماً من وسائل الإنتاج حتى يضطر لبيع قوة عمله (Butler, 2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: نظرية ألفرد مارشل: يرى مارشل أن النمو الاقتصادي عبارة عن مجموعة كبيرة من العوامل الاقتصادية وغيرها، أما هذه العوامل فهي: المصادر الطبيعية، والمناخ، والشخصية الإنسانية، والحرية السياسة، والاستعداد، والقدرة على الادخار والنقل المتطور والاقتصاديات الأخرى، والعوائد المتزايدة، وتوفر الأسواق الواسعة، وأضاف للعولمل السابقة عوامل أخرى منها وجود طبقة اجتماعية وسطى كبيرة وحكومة فعالة والتعليم، والحركية الاجتماعية(Al Ahram, 2016).

رابعاً: نظرية جوزيف شمبيتر: يرى شمبيتر أن هناك تناقض نسبي بين النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي، وكان قد عرَّف التنمية الاقتصادية بأنها: توسع شامل في الاقتصاد القومي يشمل إنتاج سلع، وخدمات جديدة، وأساليب إنتاجية حديثة، وأسواق، ومصادر تمويل، إضافة إلى تنظيمات صناعية جديدة، ويرى شمبيتر أن التنمية لا ترجع إلى الادخار أو رأس المال بل تعود إلى المستثمر المبدع، إضافة إلى أن التنمية تتعزز من خلال فتح قنوات التمويل أمام المستثمرين سواءً من داخل الاقتصاد القومي أو من خارجه، كما يرى شمبيتر أن النمو طويل الأجل لا يمكن تفهمه في النظام الرأسمالي إلا إذا تم النظر إليه في صورة تقلبات اقتصادية، حيث تكون هناك درجة كبيرة من المخاطرة وعدم التأكد في مراحل معينة من مراحل النمو، وبالتالي فإن بعض رجال الأعمال العاديين يترددون في الاستثمار؛ لذا فإن الأمر في هذه الحالة يتطلب المستثمر المنظم الذي هو فرد: مغامر، شجاع، بعيد النظر، مطور للسلع ولطرق الإنتاج، ومبدع يستطيع الاستفادة من كفاءة الموارد المستخدمة، وبالتالي يستطيع المنافسة بواسطة السلع الجديدة، وليس السعر، وبالتالي فإن هدفه المباشر ليس الربح وإنما السيطرة عن طريق إيجاد سوقٍ خاص به، وبالتالي يتمكن من التغلب على الآخرين في المعركة الاقتصادية التنافسية (Schumpeter, 2006).

خامساً: نظرية روستو المراحل التاريخية: افترض روستو أن التنمية الشاملة تتحقق باتباع خطوات مرحلية وتدريجية، وهذا يعني أن المجتمع قبل أن يصل إلى مرحلة متقدمة من النمو الاقتصادي والاجتماعي عليه المرور في مراحل محددة، إضافة إلى أن هناك متطلبات سابقة للتنمية مثل العوامل الاجتماعية والحضارية، وقد بين روستو هذه المراحل حسب التالي: مرحلة المجتمع التقليدي، يليها مرحلة زمنية طويلة تتبلور خلالها المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية التي تسبق التنمية، ثم تأتي مرحلة قصيرة يتم فيها الانطلاق التنموي، يليها مرحلة تسارع الحوافز للنشاط التنموي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتليها مرحلة الاستهلاك الوفير وتتصف المرحلة الأخيرة باستثمارات وجهود اجتماعية كبيرة، خاصة في مجال التكنولوجيا، والفضاء، والمجالات العسكرية، بهدف حيازة مركز عالمي يتميز بالقوة بمختلف أبعادها. وتعتبر عملية الإنطلاق من أهم المراحل المذكورة وأكثرها إثارة للجدل والنقاش في الأوساط العلمية والسياسية والعملية، وتنبع أهمية هذه المرحلة من علاقتها وتأثيرها في مجال سياسات المساعدات الخارجية، ومن الجدير بالذكر أن روستو قد حدد ثلاثة أبعاد رئيسية لهذه الانطلاقة: تبدأ بارتفاع ملحوظ لمعدل الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية المختلفة، ونمو القطاعات الصناعية بمعدلات عالية، وظهور ميكانيكيات اجتماعية وسياسية ومؤسسة هامة تساهم في تحريك الاستثمارات الداخلية والخارجية.

سادسا: نظرية David Ricardo:

اعتبر "Ricardo "الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان، وهي تتميز بتناقص الغلة، ما يعني تناقص العوائد الذي يعتبر سببا لحالة الركود والثبات. كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الإقتصادي، حيث للرأسماليين دور مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال ومستلزمات العمل ودفعهم لأجور العمال، وهم باندفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح فإنهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه، وهو ما يضمن تحقيق النمو. أما العمال فيعتمد عددهم على مستوى الأجور، حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الأجور، فيؤدي ذلك إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى حد الكفاف. وأما مالك الأراضي فتنمو مداخيلهم كلما حدثت ندرة الأراضي الخصبة التي يطلب مقابلها ثمنا أكبر مما لو كانت متوفرة بكثرة (Letiche, 1960).

سابعاً: نظرية "Robert Malthus":

ركز " Malthus"على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية، حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، وأن ادخار مالك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين، وأن أي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض، ويتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو. وأما نظريته في السكان فتتلخص في أن نموه يكون بمتتالية هندسية، على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية، بسبب أهمية ودور التقدم التكنولوجي في النشاط الإقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات لتناقص عوائد الزراعة، فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالي فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان ولا تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي، إن تحليلات" Malthus" لم تصدق على كافة دول العاملم باستثناء بعض الدول الأفريقية والآسيوية، حيث غالبا ما أدى تحسين التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج إلى زيادته بمعدلات أكبر من معدل نمو السكان (Chowdhury & Hossain, 2018).

٢-٢: الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

الهيتي، ومحمد (٢٠١١)، الموسومة: أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، هدفت إلى التعرف على أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، انطلقت هذه الدراسة من أن أغلب البحوث التي تناولت العلاقة بين السوقين المالي والنفطي هي بحوث لدول غربية متطورة مستوردة للنفط، وذات أسواق مالية متطورة، وهي بطبيعة الحال تختلف من حيث العلاقة مع دول معتمدة على مصدر رئيسي في ناتجها القومي كدول الخليج العربي، والتي تكون أسواقها المالية حديثة المنشأ، وقد ذهب إلى تحليل العلاقة بين تقلبات الإيرادات النفطية وعلاقتها بمؤشرات آداء الأسواق المالية في دول الخليج العربي، وانطلاقاً من فرضية الدراسة التي تذكر أن تقلبات أسواق النفط لها تأثير على المتغيرات الكلية في دول الخليج العربي، ومن ثم انتقال تأثير هذه المتغيرات الكلية إلى آداء الأسواق المالية، ومن أجل اختبار صحة الفرضية من عدمها، تم استخدام أسلوب الربط بين الاتجاهين الوصفي أولاً، من خلال الاستناد إلى الدراسات النظرية من جانب تقلبات أسواق النفط والمتغيرات الكلية من جهة، والتركيز على المتغيرات الكلية (من ضمنها عوائد اسواق النفط) وآداء الأسواق المالية من جهة أخرى، والكمي ثانياً وذلك باعتماد ثلاثة معادلات رئيسية لمؤشرات أسواق الأوراق المالية(القيمة السوقية وحجم التداول والمؤشر العام لأسعار الأسهم)، وعلى غرار النتائج فقد اقترحت الدراسة ما يلي: تنويع مصادر الدخل في الدول الخليجية بصورة عامة، لتلافي الآثار الناجمة عن تقلبات أسواق النفط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكبيسي واللامي (٢٠١٧) الموسومة: دراسة تحليلية ل أسعار النفط الخام في السوق العالمية: الأساب والنتائج: هدف إلى دراسة الاسباب والنتائج التي تخلفها أسعار النفط في السوق العالمية، وحركة هذه العوامل تكون من خلال دورة تطور النفط التي تفسر قوة المنافسة بين هذه العوامل وتأثيراتها في الأسعا، إذ أن زيادة الطلب يصورة كبيرة تؤدي إلى رتفاعات كبيرة في الأسعار لأن العرض النفطي غير مرن ويحتاج إلى مدة زمنية للتكييف والتوازن من جديد في السوق النفطي مولدا بذلك اختلالاً في دورة تطور الطاقة وعندما يتراجع الطلب النفطي أمام زيادة العرض النفطي فإن التوازن ينهار بسبب تخمة العرض. وهكذا تعيش السوق النفطية العالنية في دورة من التنافس والتوازن واختلال التوازن بين فترة وأخرى، وشهد السوق النفطي العديد من انخفاض وارتقاع الأسعار منذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ٢٠١٤، تارة تكون سلبية وتارة تكون ايجابية في السوق في كل صدمة وهذا ما يعقد من امكانية التنبؤ ب الأسعار الايجابية والسلبية، فضلا عن صعوبة تحديد المدة الزمنية التي تفصل بين صدمة وأخرى.

فريح والعنزي (٢٠١٨) الموسومة: "قياس أثر التطورات في أسعار النفط على النمو الاقتصادي في دولة الكويت للمدة(١٩٩٠-٢٠١٥)، دراسة تطبيقية" هدفت إلى قياس أثر التطورات في أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي في دولة الكويت للفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٠- ٢٠١٥، وتوصلت الدراسة إلى أن أسعار النفط الخام تؤثر على النمو الاقتصادي بشكل طردي، حيث أنه كلما ارتفعت أسعار النفط أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في دولة الكويت، إذ بينت النتائج أن جميع الدوال جاءت معنوية عدا دالة معدل دخل الفرد بالأسعار الثابتة، كما بينت النتائج وجود توازن طويل الأمد بين مؤشرات النمو الاقتصادي واسعار النفط الخام إلى أن جميع هذه الدوال كانت غير مستقرة. مما يعني عدم إمكانية التنبؤ بمؤشرات النمو بالاعتماد على أسعار النفط خلال مدة الدراسة. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين مؤشرات النمو الاقتصادي واسعار النفط.

حمد (٢٠١٨) الموسومة: "أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي العراقي"، هدفت إلى التعرف إلى تأثير التقلبات في أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي في العراق، في الفترة الممتدة بين عامي (٢٠٠٠-٢٠١٥). وقد توصلت إلى أن هناك علاقة سببية بين التقلبات في أسعار النفط والنمو الاقتصادي، وأن صدمة إيجابية في تقلبات الأسعار سيكون لها تأثير كبير على هيكل النمو الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

بيريومنت وكيلان ودوقان (Berument, et al ,2010): الموسومة ب

The Impact of Oil Price Shocks on the Economic Growth of Selected MENA Countries

" تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي لبلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" هدفت إلى دراسة تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي لبلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تبحث هذه الورقة في كيفية تأثير أسعار النفط على نمو الإنتاج في بلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي تعتبر إما مصدّرة صافية أو مستوردة صافية لهذه السلعة، ولكنها أصغر من أن تؤثر على أسعار النفط. إن الأداء الاقتصادي لبلد ما لا يؤثر على أسعار النفط العالمية يتم فرضه على وضع ناقل الانحدار التلقائي كقيود محددة. تشير التقديرات إلى أن الزيادات في أسعار النفط لها تأثير إيجابي على مخرجات الجزائر وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر وسوريا والإمارات العربية المتحدة. ومع ذلك، لا يبدو أن ل أسعار النفط تأثيرًا مهمًا من الناحية الإحصائية على مخرجات البحرين وجيبوتي ومصر والأردن والمغرب وتونس، عندما نحلل بشكل أكبر صدمات النفط الإيجابية مثل الطلب على النفط وإمدادات النفط للمجموعة الأخيرة من البلدان، ترتبط المعروض من النفط بانخفاض نمو الإنتاج، ولكن تأثير الطلب على النفط على الإنتاج لا يزال إيجابياً.

إلمي (Elmi, 2011): الموسومة

Oil Price Shocks and Economic Growth: Evidence from OPEC and OECD"

أسعار النفط والنمو الاقتصادي: دليل من أوبك ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية " هدفت إلى التعرف على العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في جميع البلدان وخاصة تلك المصدرة للنفط. وقد تمت دراسة تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي في بعض دول أوبك ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تغطي الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٨. تم تطبيق فلتر Hodrick-Prescott الأول لاستخراج أسعار النفط. ثم تم باختبار تأثير صدمات سعر النفط على نمو الناتج المحلي الإجمالي بواسطة نموذج الانحدار التلقائي للمتجه (VAR). أظهرت النتائج أن كلا من أوبك وبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مهددة بال النفطية ولكن بدرجة مختلفة. يمكن أن تساعد تجارب إندونيسيا الاقتصادات المصدرة للنفط الأخرى في الاستقلال عن النفط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ابراهيم وأبودل وحكيم وينكام (Ibrahim, et al, 2014): الموسومة

Oil Price Shocks And Nigerian Economic Growth

" صدمات أسعار النفط والنمو الاقتصادي النيجيري" تستخدم الطريقة العامة Generalized method of moments (GMM) لدراسة تأثير أسعار النفط على الاقتصاد النيجيري ، وذلك باستخدام البيانات من عام ١٩٨١ إلى عام ٢٠١٢. بعد اختبارات الصلابة المناسبة، اكتشفت الدراسة أن أسعار النفط تؤخر النمو الاقتصادي بشكل ضئيل في حين أن سعر النفط نفسه يتحسن كثيرا. يؤكد التأثير الإيجابي الكبير لأسعار النفط على النمو الاقتصادي على الحكمة التقليدية المتمثلة في أن ارتفاع أسعار النفط مفيد للبلد المصدّر للنفط مثل نيجيريا. ولكن ال تخلق حالة من عدم اليقين وتقوض الإدارة المالية الفعالة لإيرادات النفط الخام؛ وبالتالي التأثير السلبي ل أسعار النفط.

نيغي (Negi,2015):

" Impact of oil price on economic growth: A study of bric nations

آثار صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي، دراسة لمجموعة بريكس (الهند وروسيا والبرازيل والصين)، أخذت الدراسة بعين الاعتبار الفترة ما بين (١٩٨٧– ٢٠١٤)، أظهرت أن سعر النفط له علاقة إيجابية مع الناتج المحلي الإجمالي. كما ترتبط زيادة أسعار النفط بعلاقة سلبية مع الناتج المحلي الإجمالي في الصين والهند: وعلى الجانب الآخر، فإن قيم المعامل الإيجابية لروسيا والبرازيل تؤثر بشكل إيجابي على ارتفاع أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أحمد (Ahmed, 2016) الموسومة:

The Impact of Oil Prices on the Economic Growth and Development in the MENA "countries

"تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي والتنمية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" هدفت إلى التعرف على تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي والتنمية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تؤثر التقلبات في أسعار النفط على الاقتصاد الكلي لكل من البلدان المتقدمة والنامية. يمكن أن تؤثر هذه التقلبات على النمو الاقتصادي من خلال التأثير على تكلفة الإنتاج ، والإنفاق الاستهلاكي ، وسعر الصرف الذي يؤثر بدوره على التجارة الدولية. منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حساسة للتغيرات في أسعار النفط لمجرد أن بعض الدول الأعضاء هم المنتجون والمصدرون الرئيسيون الذين من المحتمل أن يتأثروا بشدة بانخفاض أسعار النفط لأن جزءًا كبيرًا من إيراداتهم تأتي من صادرات النفط. في حين أن الدول الأعضاء الأخرى هم مستوردون للنفط قد يستفيدون من انخفاض أسعار النفط كعنصر من عناصر إنتاج بعض السلع، ولكنها قد تتأثر سلبًا في شكل تخفيض التحويلات المالية، وتقليل المساعدات الأجنبية.

أيمر (Aimer, 2016): والموسومة

" " The Effects Of Fluctuations Of Oil Price On Economic Growth Of Libya"

تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في ليبيا" هدفت إلى دراسة تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في ليبيا. يتم تحقيق ذلك من خلال استخدام تقنيات (VAR) تم تحليل العلاقة بين متغيرين باستخدام البيانات السنوية من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٥. وتشير النتائج إلى أن كلا السلسلتين متكاملتان بالترتيب الأول (١) ، مع وجود علاقة طويلة الأمد بين سعر النفط الخام والنمو. تشير التقديرات إلى أن ارتفاع سعر النفط له أهمية إيجابية وإحصائية التأثير على النمو الاقتصادي في ليبيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فتيتي وجوسوم وتيولن وشوشي. (Ftiti, et al, 2016):

" Relationship between crude oil prices and economic growth in selected OPEC countries"

العلاقة ما بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في دول الأوبك

تم اختيار فترة الدراسة ما بين (٢٠٠٠-٢٠١٠) أظهرت الدراسة أن صدمة أسعار النفط قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل خلال فترة التقلبات في الاضطرابات المالية وتأثير دورة العمل العالمية على النمو الاقتصادي في منظمة البلدان المصدرة للنفط. على الرغم من أن تأثير التأثيرات متوسطة المدى أكبر من تأثيرها على المدى القصير.

كالدارا وكفالو ولاكوفيلو. (Caldaram et al, 2016): الموسومة:

Oil price elasticities and oil price fluctuations. Mimeo: Federal Reserve Board.

والمترجمة ب" المرونة السعرية للنفط ولتقلبات أسعاره" هدفت هذه الدراسة أن الصدمة في إمدادات النفط تمثل ٥٠ في المائة من تقلب أسعار النفط، وال التي تمثل الطلب العالمي تمثل ٣٠ في المائة من أسعار النفط؛ لقد فحصوا أيضًا أن انخفاض أسعار النفط مدفوعًا ب العرض يقلل من الأداء الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة، في حين أنه يعزز النشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة، مما يساعد على تفسير الآثار الطفيفة لتغيرات أسعار النفط على النشاط الاقتصادي العالمي؛ وجدوا أيضًا أن اختيار مرونة سوق النفط أمر أساسي لفهم طبيعة تقلب أسعار النفط وقياس حجم مضاعفات سعر النفط على النشاط الاقتصادي.

فوهرا (Vohra, ٢٠١٧): الموسومة

The Impact of Oil Prices on GCC Economies, والمترجمة

" تأثير أسعار النفط على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي" شملت الدراسة كل من البحرين والكويت وعمان والسعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة، على اعتبار أن هذه الدول جميعها غنية بالاحتياطيات النفطية وجزء كبير من ناتجها المحلي الإجمالي واقتصادها يعتمد على قدرة هذه الدول على تصدير النفط باسعار تنافسية إلى دول أخرى، وقد استفادت دول مجلس التعاون الخليجي مالياً من ارتفاع أسعار النفط من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومنذ عام ٢٠٠٨، كما تأثرت بانخفاض أسعار النفط، حيث كان لها آثار متفاوتة على ميزانيتها ونموها الاقتصادي، تطمح هذه الورقة للتأكد من القوى الكامنة وراء تباطؤ النمو، حيث وجدت الدراسة أدلة على ارتباط بين انخفاض أسعار النفط، وتراجع النمو الاقتصادي، ويتزامن ذلك مع تزايد العجز في الميزانية.

١٠- اقبورا وريفي وايديسي (Ogboru, et al,٢٠١٧):الموسومة

The Impact of Changes in Crude Oil Prices on Economic Growth in Nigeria: 1986 – 2015

تأثير التغيرات في أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي في نيجيريا: تم إجراء الدراسة ما بين عامي ١٩٨٦ – ٢٠١٥" عن طريق بيانات السلسلة الزمنية لسعر النفط الخام، ومعدل التضخم، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، وسعر مضخة الوقود، وقد تم جمع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من مصادر ثانوية تشمل مؤشرات البنك الدولي للتنمية، وجدت الدراسة أنه توجد علاقة أحادية الاتجاه تمتد من أسعار النفط الخام إلى معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. وخلصت الدراسة إلى أن سعر النفط الخام له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في نيجيريا. توصي الدراسة بالحاجة إلى التنويع وبناء المخازن المؤقتة والمزيد من المصافي والإصلاح من القائمة وكذلك اعتماد سياسة سعر الصرف العائم.

امكويما وامكويما ,(Amaiquema, J , Amaiquema, A ,2017): الموسومة

Consequences of Oil and Food Price Shocks on the Ecuadorian Economy

والمترجمة "عواقب أسعار النفط والغذاء على الاقتصاد الإكوادوري" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأثر قصير المدى على متغيرات الاقتصاد الكلي في الإكوادور، والنمو الاقتصادي والتضخم على وجه التحديد، بسبب أسعار النفط العالمية والصدمات العالمية لأسعار المواد الغذائية، حيث يعتبر هذين الأخيرين، كمتغيرات خارجية. كان النموذج المستخدم لتفسير ديناميكية المتغيرات هو الانحدار الذاتي للمتجه الهيكلي للبيانات السنوية من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٥. خلصت الدراسة إلى أن أسعار النفط تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في الإكوادور خلال عامين متتاليين، ثم تعود إلى حالتها الطبيعية للدولة تدريجيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في دراستها لموضوع ذي أهمية خاصة بالنسبة لقطر، وهو أثر أسعار النفط والغاز على النمو الاقتصادي لدولة قطر، حيث يعتبر النفط والغاز الطبيعي من أهم الموارد الأساسية للاقتصاد القطري ويأتي تميز هذه الدراسة من كون قطر من من أكبر الدول الموردة للنفط والغاز المسال، ومن كونها تتعرض للعديد من الضغوطات والتحديات والأزمات، على الرغم من الأزمة المالية العالمية، حافظت قطر على نموها الاقتصادي في السنوات القليلة الماضية. لذا فدراسة مثل هذا الموضوع تشكل أهمية ليس على مستوى محلي قطري وانما على مستوى عالمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الإقتصاد القطري

تم في هذا الفصل الحديث عن الاقتصاد القطري في ومن ثم انتقلت إلى التعريف بالنفط والغاز القطري. وتم التعرف إلى جداول صادرات النفط والغاز لدولة قطر للأعوام ١٩٩٠- ٢٠١٧ كما وبيَّن جدول الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر للأعوام ١٩٩٠-٢٠١٧، وتم ايضاح الأسعار العالمية للنفط والغاز.

٣-١ لمحة عن الاقتصاد القطري:

يعتبر الاقتصاد القطري واحداً من أغنى الاقتصادات في العالم تبعاً للناتج المحلي الإجمالي للفرد، حيث احتل الترتيب الخامس والسابع عالمياً على قائمة بيانات ٢٠١٥ و٢٠١٦ من قبل البنك الدولي، الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي(www.imf.org). ويعتبر النفط والغاز الطبيعي قوام الاقتصاد القطري ويشاركان بما يزيد عن ٧٠% من إجمالي الدخل الحكومي، وأكثر من ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي، وما يقارب ٨٥% من عائدات التصدير. حيث تتمتع قطر بثالث أكبر احتياطي مثبت من الغاز الطبيعي في العالم وهي ثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم. فقد جاء النهوض القطري كثمرة لجهود قيادة وطنية حكيمة وملتزمة، إضافة إلى علاقات قوية مثمرة مع الشركاء الدوليين، كما جاء نتيجة تطوير ناجح وفعال لموارد الهيدروكربون، ويُضاف إلى جميع ما سبق تأثير الجغرافيا السياسية في الخليج العربي، وتقلبات الطلب على الطاقة. وربما كان الاقتصاد القطري هو الأكثر جذباً للانتباه بين دول الخليج، حسب الأرقام المعلنة للنمو الاقتصادي (إبراهيم وهاريغان، ٢٠١٢).

إلا أن الاقتصاد القطري بدأ يشهدُ النّمو الاقتصادي التي مرّت بها دول الخليج الباقية سابقاً في سبعينات العصر الماضي مع الطّفرة النّفطية الأولى. فلقد بلغ النمو الحقيقي في عام ٢٠٠٦، حوالي ٢٦% إلاّ أنّ هذا النمو ذو الرقمين، بدأ في الانخفاض تدريجيّاً إلى أن وصل إلى ١٦,٧% عام ٢٠١٠ ثم ١٣,٠% عام ٢٠١١. وأمّا في عام ٢٠١٢ فقد شهد الناتج الإجمالي المحلي نموّاً يُقدّر ب٦,٣%، حيث بلغ الناتج المحلي الحقيقي ٣٤١ مليار ريال قطري لتكون هذه هي المرّة الأولى التي تعود فيها معدّلات النّمو إلى الرقم الواحد بعد عدد من السنوات(Window on Economic Statistics in Qatar 2013).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما في عام (٢٠١٧) فقد حقق الناتج الإجمالي المحلي القطري الحقيقي بالأسعار الثابتة للدولة معدل نمو مقداره (١,٦%) مقارنة بحوالي (٢,١%) في عام ٢٠١٦، وبذلك يكون قد حافظ على وتيرة نمو معتدلة منذ عام ٢٠١٢، وقد جاء النمو الحقيقي في عام (٢٠١٧)، من النمو المتحقق في القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وفي مقدمتها مساهمة قطاع الإنشاءات بحوالي (١,٦ نقطة مئوية) والخدمات بحوالي(٠,٢ نقطة مئوية)، أما بالنسبة لقطاع النفط والغاز فقد شهد تراجعاً بحوالي (٠,٧ نقطة مئوية) والناجم عن انخفاض إنتاج النفط الخام تنفيذاً لتعليمات منظمة أوبك منذ يناير ٢٠١٧، فضلاً عن أنخفاض إنتاج الغاز ومشتقاته نتيجة عمليات الصيانة الدورية(آفاق اقتصادية، ٢٠١٨-٢٠٢٠، العدد ١١).

٣-٢ صادرات النفط والغاز لدولة قطر للأعوام ١٩٩٠-٢٠١٧:

شكل (٢) صادرات النفط مقارنة بالناتج المحلي ١٩٩٠-٢٠١٧

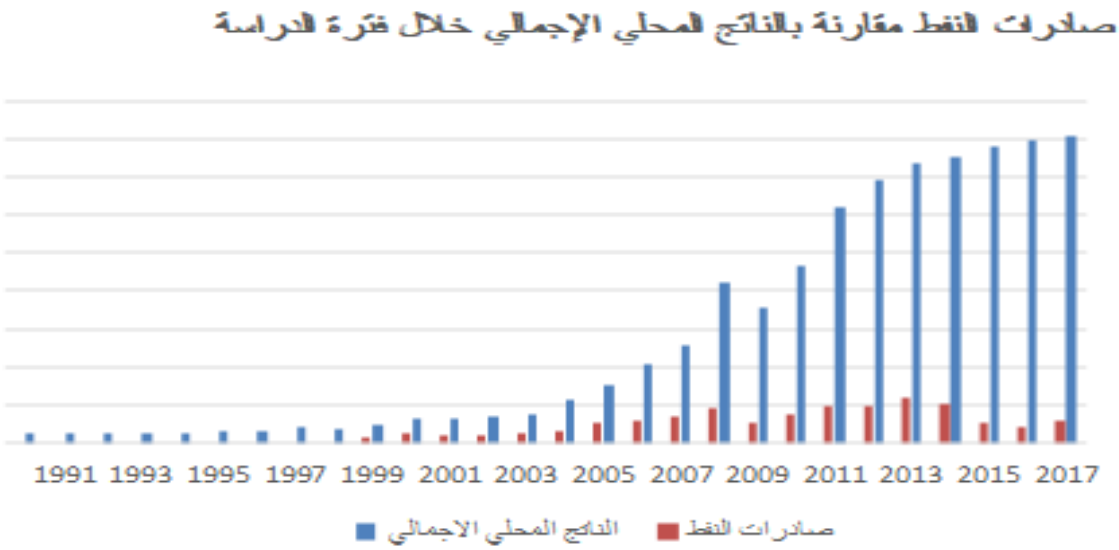

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مصادر البيانات الموجودة في ملحق الدراسة.

يظهر الشكل صادرات النفط مقارنة بالناتج المحلي لدولة قطر ١٩٩٠-٢٠١٧ ويتضح من الشكل أن هناك نموا وزيادة مطردة وايجابية في حجم الصادرات متزامنة مع الناتج المحلي الاجمالي.

ويمثل الشكل رقم (٣) التالي إنتاج دولة قطر من النفط الخام خلال فترة الدراسة، فيما يُمثل الشكل (٤) إنتاج قطر من الغاز خلال فترة الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل (٣) إنتاج دولة قطر من النفط الخام خلال فترة الدراسة

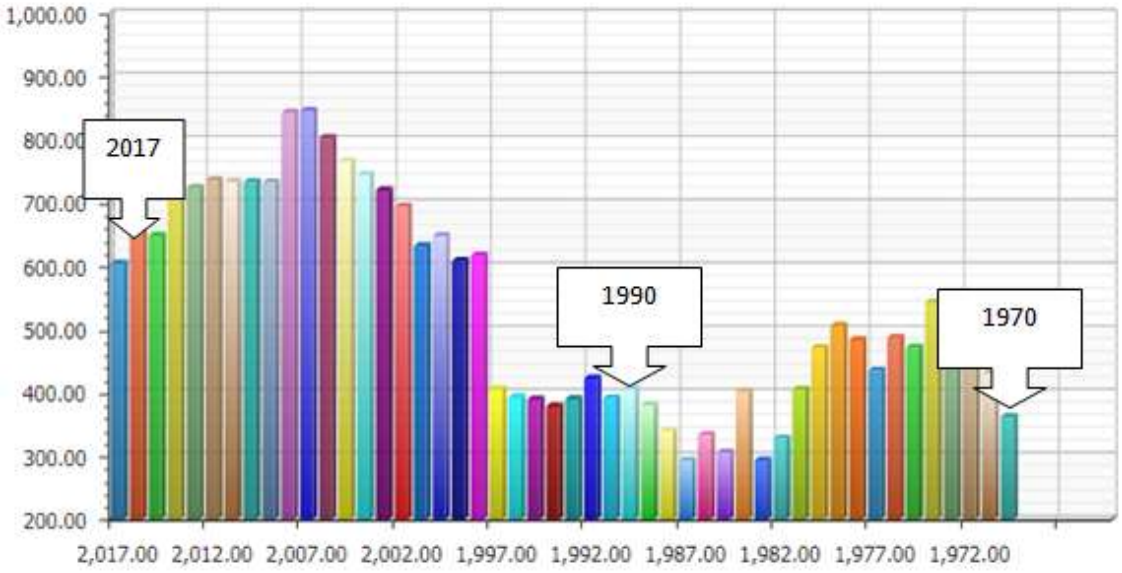

المصدر: موقع منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: http://oapecorg.org

تراوح إنتاج النفط الخام خلال فترة الدراسة بين(٤٠٥,٦) ألف طن في اليوم في عام ١٩٩٠ حتى وصل إلى (٦٠٥,٠) ألف طن في اليوم في عام ٢٠١٧، ومن ملاحظة الجدول السابق أن ذروة الإنتاج في فترة الدراسة كانت بين عامي (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، حيث وصل الإنتاج في عام ٢٠٠٧ إلى (٨٤٥,٧) ألف طن في اليوم، وفي عام ٢٠٠٨ إلى(٨٤٢,٨) ألف طن في اليوم. ومن الجدير بالذكر أنه منذ عام (٢٠٠٠-٢٠٠٧) شهدت قطر نمواً اقتصادياً كبيراً في تلك الفترة نظراً لارتفاع أسعار النفط(Vohra ,2017).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل (٤) إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في قطر خلال فترة الدراسة

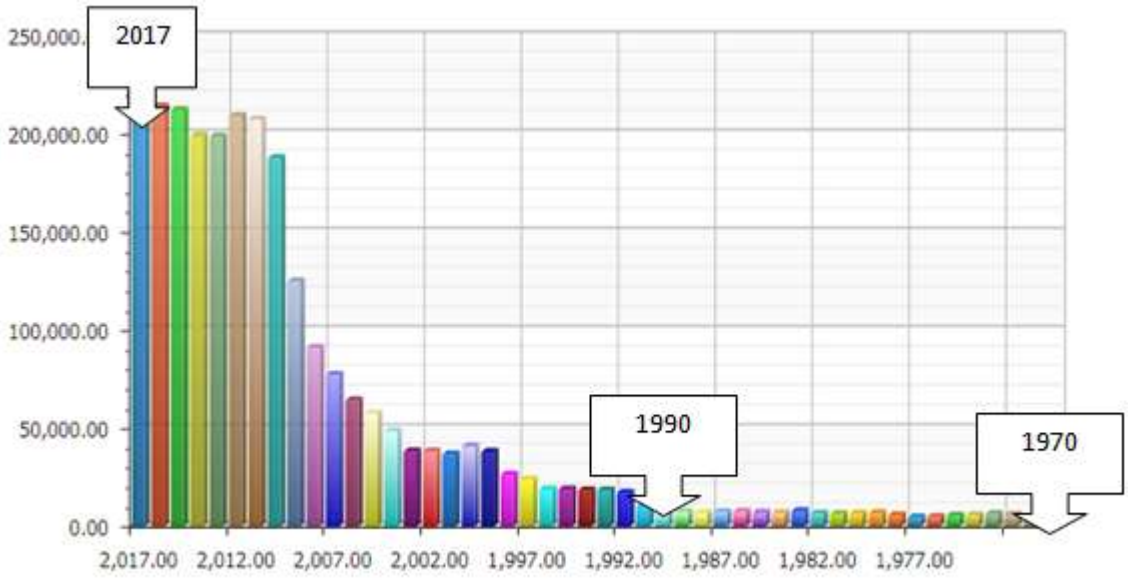

المصدر: موقع منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: http://oapecorg.org

يبين الشكل(٤) إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في قطر خلال فترة الدراسة حيث بلغ (6,863.0 مليون متر مكعب في السنة) في سنة ١٩٩٠، في حين بلغ الإنتاج (٢١١,٣١٩,٤ مليون متر مكعب في السنة) في عام ٢٠١٧، ومن الممكن أن نلاحظ أن ذروة الإنتاج كانت في عام ٢٠١٦، حيث بلغت: (213,907.0 مليون متر مكعب في السنة)، وقد وصلت قطر إلى هذه الأرقام بعد أن بدأت بتوسيع الفرص في سوق نقل الوقود، فحولت اهتمامها إلى فرص تحويل الغاز الخفيف إلى وقود نظيف الاحتراق ناتج عن تحويل الغاز إلى سوائل(إبراهيم وهاريغان، ٢٠١٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٣ الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر للأعوام ١٩٩٠-٢٠١٧:

شكل (٥) الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر للأعوام ١٩٩٠-٢٠١٧

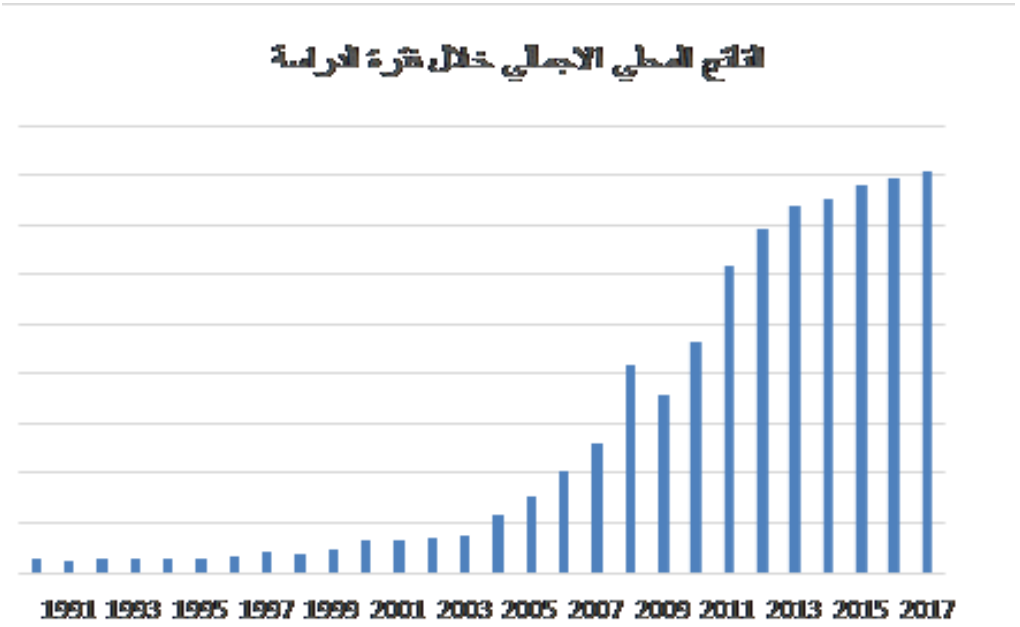

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مصادر البيانات الموجودة في ملحق الدراسة

يظهر الشكل الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر للأعوام ١٩٩٠-٢٠١٧ ويتضح من الشكل أن هنك نموا وزيادة مطردة وايجابية تميل الى الاستقرار خلال الخمس سنوات الأخيرة.

سجَّل الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر، نمواً بنسبة ١١,٩% في الربع الأخير من عام ٢١٧، على أساس سنوي، وبنسبة ٠,٧% على أساس ربعي، وفقاً لبيانات جهاز التخطيط والإحصاء القطري، وهذه الزيادة تمثل نموا ملحوظاً يؤمل في رفع الاقتصاد القطري ودفع عجلة التنمية خلال الفترات القادمة.

كما ويبين الرسم البياني التالي الصادر عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول تسلسل الناتج المحلي بالدولار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل (٦) الناتج المحلي الإجمالي في قطر خلال فترة الدراسة بالدولار

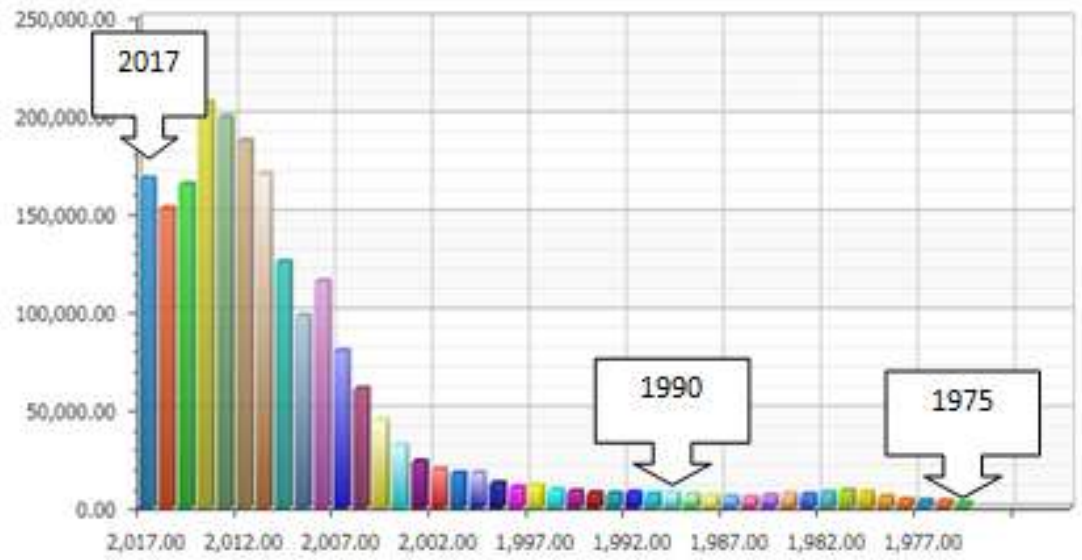

المصدر: موقع منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: http://oapecorg.org

يبين الشكل الناتج الإجمالي المحلي لدولة قطر بملايين الدولارات حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٠ (٧٦٤٦,٢ مليون دولار)، فيما بلغ في عام ٢٠١٧ (١٦٧٦٠٥ مليون دولار)، ومن الواضح من الشكل السابق أن أعلى ناتج محلي كان في عام ٢٠١٤ حيث بلغ(٢٠٦٢٢٥ مليون دولار).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٤ الأسعار العالمية للنفط والغاز:

شكل (٧) الأسعار العالمية للنفط والغاز

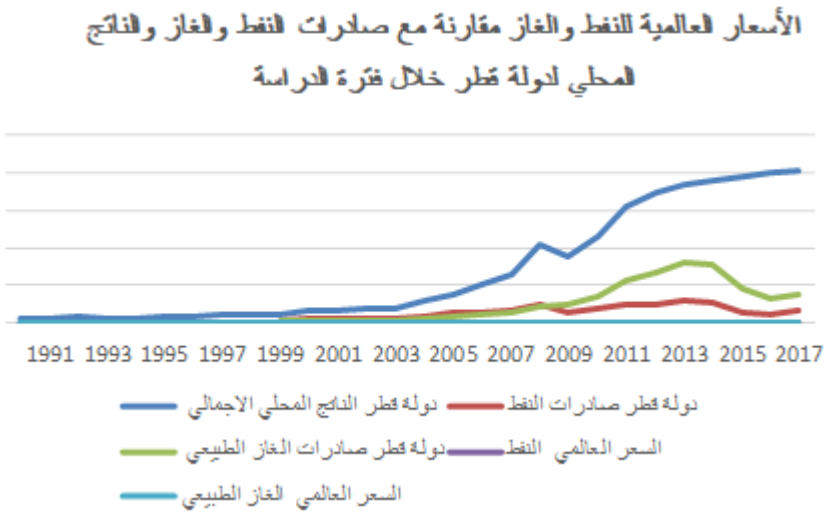

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مصادر البيانات الموجودة في ملحق الدراسة

لاتزال أسعار النفط الخام العالمية تتلقى دعما قويا للتمسك بمكاسبها الاخيرة حيث أن تصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط يعوض مخاوف المستثمرين بشاءن مستقبل النمو الاقتصادى العالمى وكما هو معلوم فأن التباطؤ يقلل من الطلب على النفط .

يظهر الشكل الأسعار العالمية للنفط والغاز ويتضح من الشكل أن هناك نموا وزيادة مطردة وايجابية حيث يلاحظ أنه في الاعوام (١٩٩١-١٩٩٦) لم يكن هناك اي ارتفاع بل وأن المؤشر يدل على انخفاض حاد وواضح في أسعار النفط والغاز ولربما يعود ذلك إلى عدم الاعتماد الكلي على مصادر الطاقة التمثلة بالنفط والغاز، كما ويتضح أن الاسعار بدأت في الارتفاع الواضح منذ العام ٢٠٠٣ واستمرت على هذا النحو للعام ٢٠١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولاشك أن قطر استحوذت أكبر نسبة من حصص مصدري الغاز الطبيعي المسال في العالم، والشكل (٨) يوضح ذلك. فقد أظهر تقرير صادر من قبل الاتحاد الدولي للغاز (IGU) أكبر عشر دول مصدرة للغاز الطبيعي المسال لعام ٢٠١٦، وتم الحصول على البيانات من الاتحاد و"آي إتش إس ماركيت". ومن الملاحظ أن صادرات قطر تشكل (٧٧,٢ مليون طن)، فيما تشكل حصتها السوقية (٢٩,٩%)، وتقول شركة "قطر للغاز" إنها الأكبر على مستوى العالم في إنتاج الغاز الطبيعي المسال بسعة إنتاجية تصل إلى ٤٢ مليون طن سنويا.

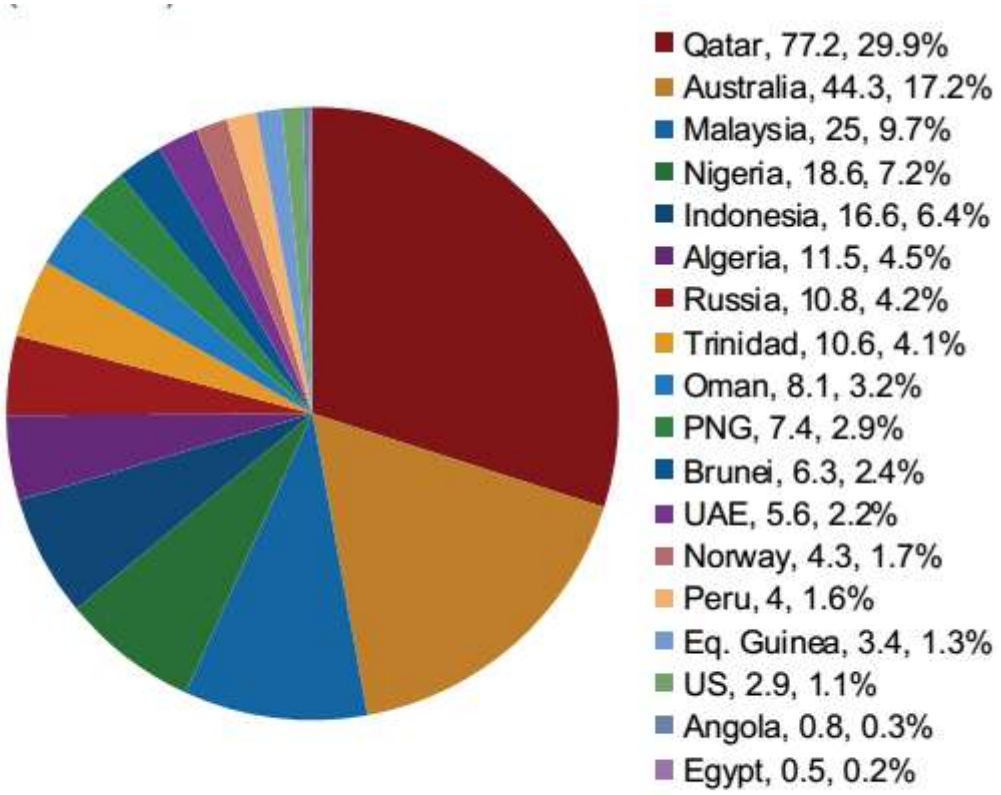

Note: Numbers in the legend represent total 2016 exports in MT, followed by market share. Source: IHS Markit, IGU

الشكل رقم (٨) حصة كبار مصدري الغاز الطبيعي المسال في العالم في عام ٢٠١٦

المصدر : IGU World LNG Report — 2017 Edition

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يظهر من الرسم الموضح أن نسبة حصص مصدري الغاز الطبيعي المسال لقطر بنسبة (٢٩,٩%) تليها استراليا (١٧,٢)، تليها ماليزيا (٩,٧) ونيجيريا (٧,٢)، وجاءت في الاخير وبنسب متقاربة كل من أندونيسيا والجزائر وروسيا وترينداد، ومن الشكل يتبين أن قطر استحوذت على أكبر نسبة في الدول العشر المختارة. ومن الملاحظ أن مشاريع قطر التوسعية في مجال إنتاج وتصدير الغاز حققت نقلة نوعية نحو تحقيق أهداف الاستراتيجية التوسعية والهادفة إلى زيادة الانتاج من الغاز في حقل الشمال بنسبة ٣٠% من ٧٧ حاليا إلى ١٠٠ مليون طن سنويا .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

تناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، ومجتمع الدراسة وعينتها، ومصادر جمع البيانات ومتغيرات الدراسة والتحليلات والمعالجات الإحصائية المستخدمة.

٤-١ منهج الدراسة:

تم الاعتماد على عدة مناهج في هذه الدراسة، تم اللجوء إلى المنهج التاريخي للتعرف على النهضة القطرية منذ نشأتها، مروراً بالتحديات التي واجهت النمو الاقتصادي لدولة قطر، كما تم اللجوء إلى المنهج الوصفي التحليلي، لوصف الأحداث التي تمر بها دولة قطر، أما المنهج التحليلي فقد تم استخدامه للتعرف على العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي والمتعلقة بالنفط في الدولة القطرية، أما المنهج الاستقرائي فقد تم استخدامه في الفصل المتعلق بقياس العلاقة بين المتغيرات المدروسة عن طريق استخدام الأدوات الإحصائية لاستقراء المعطيات المستخدمة عن طريق استخدام برنامج (EViews).

٤-٢ مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة أسعار النفط والغاز والناتج المحلي الاجمالي لدولة قطر للاعوام ما بين ١٩٩٠-٢٠١٧ (ملحق ١) يبين البيانات المتعلقة بالدراسة.

٤-٣ متغيرات الدراسة وطرق قياسها:

المتغيرات المستقلة: أسعار النفط، أسعار الغاز

المتغير التابع: النمو الاقتصادي

٤-٤ فرضيات الدراسة:

H0: لا تؤثر أسعار النفط والغاز على النمو الاقتصادي لدولة قطر؟

H01 : لا تؤثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي لدولة قطر؟

H02: لا تؤثر أسعار الغاز على النمو الاقتصادي لدولة قطر؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-٥ مصادر جمع البيانات:

البيانات الثانوية: وهي التقارير والبيانات التي تمكن الباحث من الحصول عليها من مصادر مختلفة والتي تتعلق بأسعار النفط والغاز في قطر خلال فترة الدراسة، والتي تتعلق بالنمو الاقتصادي لدولة قطر خلال فترة الدراسة.

٤-٦ المعالجة الإحصائية المستخدمة:

بغرض اختبار فرضيات الدراسة، تم استخدام برنامج (E.Views)، بالإضافة إلى استخدام الأساليب الإحصائية التالية (البديوي، ٢٠١٧):

تحليل الانحدار الخطي المتعدد (multiple lines Regression): وفق المعادلة التالية:

$$Y = a + b1X1 + b2X2 + + e$$

حيث أن Y = المتغير التابع (النمو الاقتصادي)

a = قيمة ثابتة *Constant* أو *Intercept*

b1 = ميل ألإنحدار *y* على المتغير المستقل الأول (أسعار النفط)

b2 = ميل ألإنحدار *y* على المتغير المستقل الثاني (أسعار الغاز)

X١ = المتغير المستقل الأول (أسعار النفط)

X٢ = المتغير المستقل الثاني (أسعار الغاز)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يلي عرضا لنتائج الدراسة تبعا لفرضياتها:

٤-٧ النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية:

H0: لا تؤثر أسعار النفط والغاز على النمو الاقتصادي لدولة قطر؟

للتحقق من هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد (multiple Regression) للكشف عن أثر صدمات أسعار النفط والغاز على النمو الاقتصادي لدولة قطر، والجدول (٣) يوضح ذلك.

الجدول (٣): نتائج تحليل الانحدار المتعدد (multiple Regression) للكشف عن أثر صدمات أسعار النفط والغاز على النمو الاقتصادي لدولة قطر

المتغيرات المستقلة	قيمة t	دلالة t الإحصائية	قيمة B	قيمة R	قيمة R^2	قيمة F	دلالة F الإحصائية	المتغير التابع
أسعار النفط	4.816	0.000	2.321	0.694	0.481	11.604	0.000	النمو الاقتصادي
أسعار الغاز	1.326	0.197	8.413					

المصدر: من اعداد الباحث

يظهر من الجدول (٣) وجود أثر لصدمات أسعار النفط والغاز على النمو الاقتصادي لدولة قطر، حيث بلغت قيمة (F) (١١,٦٠٤) وبدلالة إحصائية (٠,٠٠٠). كما بلغت قيمة (R) والتي تمثل نموذج الارتباط الكلي (٠,٦٩٤)، وقيمة (R^2) والتي تمثل قوة تأثير المتغير المستقل (أسعار النفط والغاز) على التابع (النمو الاقتصادي) (٠,٤٨١).

وبالتالي ترفض الفرضية الرئيسية والتي تنص على " لا تؤثر صدمات أسعار النفط والغاز على النمو الاقتصادي لدولة قطر "

وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على: هناك أثر لصدمات أسعار النفط والغاز على النمو الاقتصادي لدولة قطر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

مناقشة النتائج

تضمن هذا الفصل مناقشة نتائج الدراسة التي تهدف إلى التعرف على أثر أسعار النفط والغاز على النمو الاقتصادي في دولة قطر، وفيما يلي مناقشة لنتائج الدراسة تبعا لفرضياتها:

٥-١ مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية:

تؤثر أسعار النفط والغاز على النمو الاقتصادي لدولة قطر؟

أظهرت النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية أن هناك أثر لأسعار النفط والغاز على النمو الاقتصادي لدولة قطر، وربما يعود السبب في ذلك إلى أن دولة قطر تعيش طفرة اقتصادية غير مسبوقة حيث تتواصل جهود الدولة لتنفيذ سياساتها المتعلقة بتنويع مصادر الدخل، وتطوير البنية التحتية للاقتصاد، والاستفادة الكاملة من مواردها الهيدروكربونية التي تعتمد على النفط والغاز والبتروكيماويات، وتنمية وتسويق مشاريع الغاز العملاقة بالإضافة إلى تحرير الاقتصاد، وتفعيل دور القطاع الخاص، وإصدار القوانين الرامية إلى تسهيل وتبسيط إجراءات الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية. واستمرت الدولة في تنفيذ سياسات ترشيد الإنفاق العام وزيادة مصادر الإيرادات غير النفطية. وبفضل هذه الجهود حقق الاقتصاد في السنوات الأخيرة نموا حقيقيا موجبا، وتقلص عجز الميزانية العامة وتحسن فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات بالإضافة إلى ثبات معدل التضخم واستقرار سعر الصرف وغدا واحداً من الاقتصادات الأكثر نموا في المنطقة.

٥-١-١ مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى:

الفرضية الفرعية الأولى: لا تؤثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي لدولة قطر؟

أظهرت النتائج وجود أثر لأسعار النفط على النمو الاقتصادي لدولة قطر، وربما يعود السبب في ذلك إلى أن الاقتصاد الوطني القطري شهد تطورات مهمة انعكست بشكل إيجابي على الأداء الاقتصادي العام، منها ارتفاع أسعار النفط وبالتالي الإيرادات المحصلة منه، كما وأن قطر استطاعت احتواء أثر ال النفطية والدبلوماسية خلال الأعوام الماضية، مع تسجيل فوائض في مؤشرات عديدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتوافق نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة كلا من فريح والعنزي والتي هدفت إلى قياس أثر التطورات في أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي في دولة الكويت للفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٠– ٢٠١٥، وتوصلت الدراسة إلى أن أسعار النفط الخام تؤثر على النمو الاقتصادي بشكل طردي حيث أنه كلما ارتفعت أسعار النفط أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

كما وتتوافق نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة كلا من الباحثتان بوخشبة، ودالاس (٢٠١٧) والتي هدفت إلى معرفة وتحديد حقيقة العلاقة التي تربط بين سعر النفط والنمو الاقتصادي توصلت الباحثتان إلى وجود تأثيرات ذات دلالة إحصائية وقياسية وعلاقة طويلة المدى بين التغير في سعر النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية، كما توصلت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي يتأثر بأسعار النفط.

كما توافقت الدراسة مع دراسة اقبورا وريفي وايديسي (Ogboru, Rivi1, Idisi,٢٠١٧) والتي هدفت التي التعرف وبشكل تجريبي إلى تأثير التغيرات في أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي وخلصت الدراسة إلى أن سعر النفط الخام له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. وتتفق النتيجة الحالية مع آراء الباحثين مثل مورك (Mork, 1989) وجد أن زيادة أسعار النفط لها تأثير أكبر على الاقتصاد الكلي للبلد أكثر من النقصان ، فإن الآثار غير المتماثلة لأسعار النفط قد جذبت انتباه الباحثين (Ratti, Lee, 1995) (Wen, Dai, 2012) Olsen, ystein, Mork, 1994) (Mysen,). نستنتج أن الزيادة في سعر النفط له تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي ، في حين أن الانخفاض في سعر النفط لم يكن له تأثير إيجابي على الإنتاج أو تأثير بنفس الدرجة. (Hu, Chen, Xia, Pan, Liu, 2017) تحليل التأثيرات غير المتماثلة على المدى القصير والبعيد لصدمات أسعار النفط في سوق الأوراق المالية القطري تبرز أن الصدمات في جانب الطلب لها تأثير كبير على المديين القصير والطويل ، وأن صدمة الطلب الإجمالية فقط هي التي لها تأثير غير متماثل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥-١-٢ مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية:

الفرضية الفرعية الثانية: لا تؤثر أسعار الغاز على النمو الاقتصادي لدولة قطر؟

أظهرت النتائج أن هناك أثر لأسعار الغاز على النمو الاقتصادي لدولة قطر، وربما يعود السبب في ذلك إلى أن الاقتصاد الوطني القطري شهد تطورات مهمة انعكست بشكل إيجابي على الأداء الاقتصادي العام، منها الزيادة الملحوظة في إنتاج وتصدير الغاز إثر اكتمال العمل في مشروعات الغاز العملاقة، وقد كانت نتيجة النمو الإقتصادي السريع أن أصبحت قطر إحدى الدول الأكثر ثراءً في العالم من ناحية نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

٥-٢ ملخص النتائج:

هناك أثر لأسعار النفط والغاز على النمو الاقتصادي لدولة قطر.

تؤثر أسعار الغاز على النمو الاقتصادي لدولة قطر.

هناك أثر لأسعار النفط على النمو الاقتصادي لدولة قطر.

٥-٣ التوصيات:

ضرورة الحفاظ على الناتج المحلي الاجمالي من الغاز والنفط ولاسيما لما له من دور بالغ في ارتفاع معدل النمو والمنافسة بين الدول.

الحرص على متابعة أسعار النفط والغاز عالميا ودراسة عوامل الاستقرار للبعد عن ال الاقتصادية.

المساهمة في رفع نسبة الناتج المحلي الاجمالي عام بعد عام واجراء دراسة تتبعية استكشافية لتلافي أية اختلالات قد تقع.

اجراء دراسات مشابهة تضمن سنوات أكثر وربطها بمؤشرات اقتصادية أخرى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أبدجمان، مايكل (١٩٩٩)، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، ط: ١، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، الرياض: دار المريخ للنشر.

إبراهيم، إبراهيم وهاريغان، فرانك(٢٠١٢)، الاقتصاد القطري، الماضي، والحاضر، والمستقبل، مجلة قطر ساينس كونيكت، قطر.

أبو العلا، يسري محمد (٢٠٠٨)، نظرية البترول: بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول، دراسة تاريخية اقتصادية وسياسية مع الإشارة للنماذج التشريعية البترولية العالمية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر(٢٠١٨-٢٠٢٢).

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر(٢٠١٨-٢٠٢٠)، العدد ١١، قطر: جهاز التخطيط والإحصاء.

إنجهام، بربرة (٢٠١٠)، الإقتصاد والتنمية، ترجمة: حاتم حميد محسن، دمشق: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع.

الباجوري، خالد(٢٠١٦)، انعكاسات اتجاهات أسعار النفط على القطاع الخاص العربي، واحتياجات تعزيز دوره في تنويع الاقتصاد وتعميق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، القاهرة: اتحاد الغرف العربية.

البديوي، إيهاب (٢٠١٧). مقدمة في الإحصاء وتحليل البيانات، كتاب منشور بصيغة بي دي اف عبر الرابط: https://www.researchgate.net/publication/312057130

ترجمة: محمد هيثم نشواتي، الدوحة: منتدى العلاقات العربية الدولية، https://www.al-sharq.com/article تم الاسترجاع بتاريخ ٢١-٧-٢٠١٩ الوقت ١:٠٠ نهارا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التقرير الاقتصادي العربي الموحد (٢٠١٧)، صندوق النقد العربي، https://www.amf.org.ae/ar، Arab Monetary fund.

جبر، هادي محمد (٢٠١٩)، تصنيف وتقييم النفط الخام والفحوصات المختبرية المعتمدة في ذلك، شركة نفط ميسان: العمارة، العراق.

جرار، أماني (٢٠١٨)، منظمات الأعمال التنموية، ط١، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

الجيوسي، وليد (٢٠٠٩)، أسس التنمية الاقتصادية، ط١، عمان: دار جليس الزمان.

حسن، حسني، والدبك، هشام (٢٠١٢)، مسح استهلاك الطاقة في القطاع الصناعي، من منشورات وزارة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية.

حسين، نيفين، والهاشمي، ندى (٢٠١٦)، انهيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجيي، الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد.

حمد، جهاد بدو (٢٠١٨). أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت.

داغي، بهناز علي القرة (٢٠١٥)، الاستقرار الاقتصادي : دراسة حالة دولة قطر، المجلة العالمية للتسويق الإسلامي، المجلد: ١، العدد: ٤، ص: ١١٤-١٢٧.

داود، حسام علي (٢٠١٦)، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط٥، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

دائرة الأبحاث (٢٠١٥)، أثر انخفاض أسعر النفط الخام على الاقتصاد الوطني، البنك المركزي الأردني، شباط، ٢٠١٥.

روس، مايكل (٢٠١٤)، نقمة النفط، نقمة النفط كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم

الزيدي، مفيد (٢٠١٠)، تاريخ قطر المعاصر، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سلامة، ممدوح (٢٠١٥)، أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام، فائض الإنتاج أم السياسة الدولية؟ ط:١، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

السواعي، خالد محمد (٢٠١٠)، التجارة الدولية، النظرية وتطبيقاتها، إربد: عالم الكتب.

الصرايرة، أحمد سلامة محمود (٢٠١٧)، أثر أسعار النفط الخام العالمية على الميزان التجاري الزراعي الأردني، 2 ، العدد٤، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد: ٤، العدد: ٢، ص: ١١٧-١٣٣.

الطائي، غازي صالح (١٩٩٩)، الاقتصاد الدولي، الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر.

عبد الوهاب، الأمين(٢٠٠٢)، مبادئ الاقتصاد الكلي، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

عجمية، محمد عبد العزيز وناصف، إيمان عطية (٢٠٠٠)، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية: قسم الاقتصاد في جامعة الإسكندرية.

العطية، عبد الحسين وداي (٢٠٠١)، الإقتصاديات النامية، أزمات وحلول، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

العواملة، نائل عبد الحافظ (٢٠١٠)، إدارة التنمية، الأسس، النظريات، التطبيقات العملية، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

فريح، جواد شاكر، والعنزي، سالم محمد معطش (٢٠١٨)، قياس أثر التطورات في أسعار النفط على النمو الاقتصادي في دولة الكويت للمدة(١٩٩٠-٢٠١٥)، دراسة تطبيقية، المؤتمر العلمي الأكاديمي الدولي التاسع، تحت عنوان " الاتجاهات المعاصرة في العلوم الاجتماعية، الإنسانية والطبيعية، اسطنبول(١٧- ١٨ تموز).

القرشي، مدحت (٢٠٠٨)، تطور الفكر الاقتصادي، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

كابسارك (٢٠١٧)، حماية اقتصاديات الدول المصدرة للنفط من اسعار الطاقة، مركز الملك عبد الله للدراسات، والبحوث البترولية، KS-2017--WB06-ARA / August 2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكبيسي، محمد، واللامي، عبد الحميد (٢٠١٧). دراسة تحليلية ل أسعار النفط الام في السوق العالمية: الأساب والنتائج، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، ١٠٤(٢٤): ٢٥٥-٢٧٧.

كريمة، كريم، و عبد الخالق، جودة (١٩٩٧)، أساسيات التنمية الاقتصادية، القاهرة: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

كلارك، غريغوري (٢٠٠٩)، الإقتصاد العالمي: نشأته، تطوره، ومستقبله، بيروت: الدار العربية للعلوم.

مجموعة من الكتاب (٢٠١٨)، الجهود والمبادرات الوطنية طوت صفحة الحصار، ٢٠١٨..آفاق واعدة للاقتصاد القطري، صحيفة الشرق الاقتصادي، العدد: ١٠٧٩١، تاريخ ١ يناير.

محبوب، عادل عبد الغني، وخروفة، سهام صديق(٢٠٠٨)، الإقتصاد الحضري، نظرية وسياسة، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

مخلفي، أمينة (٢٠١٤)، محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (٢٠٠٧)، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي(٢٠١٤)، واشنطن: صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، يناير ٢٠١٤.

نجوم، أسامة (٢٠١٥)، تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تحليل سياسات، عدد ابريل ٢٠١٥.

هاجن، إيفريت (١٩٨٨)، إقتصاديات التنمية، ترجمة: جورج خوري، تحرير: عزمي طبه، عمان: مركز الكتب الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهنداوي، أحمد ذوقان، والمعايطة، رولا نايف، والحموري، صالح سليم (٢٠١٧)، استشراف المستقبل وصناعته: ما قبل التخطيط الاستراتيجي، دبي: قنديل للطباعة والنشر والتوزيع.

الهيتي، أحمد حسين علي، ومحمد، بختيار صابر(٢٠١١)، أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد: ٤، العدد: ٧، ص:١-٢٠.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المراجع الأجنبية:

Ahmed, S (2016). The Impact of Oil Prices on the Economic Growth and Development in the MENA countries, Middle East Economic Association Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/89073/ MPRA Paper No. 89073, posted 20 September 2018 03:47 UTC.

Aimer, N (2016). The Effects Of Fluctuations Of Oil Price On Economic Growth Of Libya, Energy Economics Letters, 2016, 3(2): 17-29.

Al Ahram D, (2016), Ahmed El-Sayed El Nagar, for the Nation and the People: The Decline in Oil Prices and the Economies of Egypt, Arab and the World, p1 and p.7., dated, January , 25, 2016.

Al-Sheikh, H and Erbas, S. N.(2012). The Oil Curse and Labor Markets: The Case of Saudi Arabia, Working Paper No.697, Economic Research Forum, p.2-27.

Amaiquema, J , Amaiquema, A (2017), Consequences of Oil and Food Price Shocks on the Ecuadorian Economy, International Journal of Energy Economics and Policy, 2017, 7(3), 146-151.

Arezki, R and Blanchard, O (2014). Seven Questions about the Recent Oil Price Slump, iMFdirect.

Auclair, G Quayyum ,S ;Sommer, M ;Tiffin, A and Versailles, B (2015). Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia,

(Fiscal Adjustment to Lower Oil Prices in MENA and CCA Oil Exporters, p.74.https://www.imf.org/external/pubs/ft), IMF

International Monetary Fund, Washington D. C., USA.

Berument, M, Ceylan, N, Dogan, N (2010). The Impact of Oil Price Shocks on the Economic Growth of Selected MENA Countries, The Energy Journal 31(1).

Butler, E (2011). The Condensed Wealth of Nations and The Incredibly Condensed Theory of Moral Sentiments. Adam Smith Research Trust 2011 Published in the UK by ASI (Research) Ltd, Book IV, ch. III, part II.

Caldara, D., M. Cavallo and M. Iacoviello, (2016). Oil price elasticities and oil price fluctuations. Mimeo: International Finance Discussion Papers Number 1173.

Chen J, Jin F, Ouyang G, Ouyang J, Wen F (2019) Oil price shocks, economic policy uncertainty and industrial economic growth in China. PLoS ONE 14(5): e0215397. https://doi.org/10.1371/journal.pone.0215397.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Chowdhury, N, Hossain, M (2018). Population Growth and Economic Development in Bangladesh: Revisited Malthus, University of Nevada Reno, Reno, USA, University of Nevada Reno, Reno, USA. Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/90826/

Dabrowski, M., (2015). The impact of the oil-price shock on net oil exporters. Bruegel Blog. Retrieved from http://bruegel.org/2015/11/the-impact-of-the-oil-price-shock-on-net-oil-exporters/ [Accessed date 24 November]

Dai Z, Li D, Wen F. (2012) Robust conditional value-at-risk optimization for asymmetrically distributed asset returns[J]. Pacific Journal of Optimization, 2012, 8(3):429–445.

Elmi,Z and Jahadi,M .(2011). Oil Price Shocks and Economic Growth: Evidence from OPEC and OECD, Australian Journal of Basic and Applied Sciences, 5(6):627-635, p.627.

Feuerm L & McLellan, D (2019). Karl Heinrich Marx, https://www.britannica.com/biography/Karl-Marx see 2-8-2019 at 12:12am.

Ftiti, Z., K. Guesmi, F. Teulon and S. Chouachi, (2016). Relationship between crude oil prices and economic growth in selected OPEC countries. Journal of Applied Business Research, 32(11): 11-22.

Hu C, Liu X, Pan B, Chen B, Xia X. (2017). Asymmetric Impact of Oil Price Shock on Stock Market in China: A Combination Analysis Based on SVAR Model and NARDL Model[J]. Emerging Markets Finance and Trade, 2017. http://dx.doi.org/10.1080/1540496X.2017.1412303.

Ibrahim, A, Ayodle, A, Hakeem, M, Yinkam Am (2014). Oil Price Shocks And Nigerian Economic Growth, European Scientific Journal July 2014 Edition Vol.10, No.19 ISSN: 1857 – 7881 (Print) E - ISSN 1857- 7431.

Kilian, Lutz (2009). Oil Price Volatility: Origins and Effects, WTO Staff Working Papers ERSD-2010-02, World Trade Organization (WTO), Economic Research and Statistics Division

Lee K, Ni S, Ratti R A.(1995). Oil shocks and the macroeconomy: the role of price variability[J]. The Energy Journal, 1995: 39–56. http://dx.doi.org/10.5547/ISSN0195-6574-EJ-Vol16-No4-2.

Letiche, J (1960). Adam Smith and David Ricardo on Economic Growth, University Economist,. 1(2): 7-35

Mork K A, ystein Olsen, Mysen H T. (1994). Macroeconomic Responses to Oil Price Increases and Decreases in Seven OECD Countries[J]. Energy Journal, 1994, 15(4):19–35.

Mork K A. (1989). Oil and the macroeconomy when prices go up and down: an extension of Hamilton's results[J]. Journal of political Economy, 1989, 97(3): 740–744. http://dx.doi.org/10.1086/261625.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Negi, P. (2015). Impact of oil price on economic growth: A study of bric nations. Indian Journal of Accounting, 47(1): 144-155

Ogboru, I, Rivi, M, and Idisi, P (2017). The Impact of Changes in Crude Oil Prices on Economic Growth in Nigeria: 1986 – 2015, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.8, No.12.

Rubina V (2017), The Impact of Oil Prices on GCC Economies, International Journal of Business and Social Science, Vol. 8, No. 2; February 2017, p: 7- 14.

Schumpeter, J (2006) History of Economic Analysis, Economics, Finance, Business & Industry, Taylor & Francis e-Library. UK.

Tom Th, (2013). Oil Price Volatility on the Way? Oil-Price Net, 7 (10) October 2013.

Vohra, Rubina, 2017, The Impact of Oil Prices on GCC Economies, International Journal of Business and Social Science, Vol. 8(2), 7-14.

Todaro, M; Smith, S (2008) Economic Development, 10TH Edition, Amazon.com.

http://www.moi.gov.qa

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قائمة الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (١)

بيانات الدراسة

السنة	الناتج المحلي الاجمالي/دولار	صادرات النفط/ دولار	صادرات الغاز الطبيعي / دولار	النفط	الغاز الطبيعي
1990	8930666666	-	-	20.06	1.95
1991	8352000000	-	-	17.61	1.343
1992	9277333333	-	-	18.29	1.687
1993	8727666666	-	-	13.2	1.997
1994	8947666666	-	-	16.5	1.725
1995	9874000000	-	-	18.33	2.619
1996	10992000000	-	-	23.81	2.757
1997	13708000000	-	-	16.52	2.264
1998	12691333333	-	-	10.53	1.945
1999	15037000000	4870666666	2666666666	25.08	2.329
2000	269627666666	7993000000	4686666666	23.87	9.775
2001	21526333333	6807333333	4973666666	19.9	2.57
2002	23911000000	6829333333	4252000000	28.66	4.789
2003	24783666666	8149666666	5149000000	30.17	6.18
2004	38504000000	10348666666	7832333333	40.46	6.149
2005	51521333333	18067666666	9178333333	58.98	11.225
2006	68881333333	19390333333	14373666666	60.86	6.299
2007	86197000000	23273333333	17953000000	93.85	7.483
2008	139861000000	31256333333	27337333333	45.59	5.622
2009	118662000000	17051000000	31603333333	77.93	5.572
2010	154496333333	24721333333	47336333333	94.75	4.405

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.989	107.38	74992333333	32037333333	206029666666	2011
3.351	111.11	87934000000	31686666666	230466000000	2012
4.23	110.8	106213333333	39335000000	245639333333	2013
2.889	57.33	103658666666	34021000000	250717000000	2014
2.337	37.28	61339333333	16910333333	259619666666	2015
3.724	56.82	42657333333	14052000000	265410333333	2016
2.953	66.87	48867666666	20066333333	269627666666	2017

المصادر:

http://www.qcb.gov.qa/Arabic/Publications/ReportsAndStatements/Pages/AnnualReports.aspx?fbclid=IwAR1sLFxbcltemnpCR6mU-SpZ_ZQLjspn6aFyP-LMpwfOb_q588fhtuqqDak

https://sa.investing.com/commodities/natural-gas?fbclid=IwAR2HgUeFUd-ZqkRdh17lNIRnzJ5Q__h1l_kAs5p05irAZcKXFTseQ2FNa9w

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The impact of oil and gas price on economic growth in Qatar

Prepared by:

Jaber Abdul Hadi Hamad Al Marri

Supervisor:

Dr. Ibrahim Mohammed Ahmed Batayneh

Abstract

The current study aimed to identify the impact of oil and gas prices on economic growth in the State of Qatar, has been relying on GDP data for the State of Qatar for the years 1990-2017, a global oil and gas prices, the study used multiple linear regression to test hypotheses The study, the study found that there were traces of oil and gas prices on the economic growth of the State of Qatar. Keywords: Qatar, Oil, Gas, Economic Growth.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com